

شفاء العليل وبل الغليل في حكم الوصية
 بالبخعات والتهليل تأليف اعلم العلماء
 افضل الفضلاء السيد الشريف
 السيد محمد عابدين عليه
 رحمة ارحم الراحمين
 امين

صـورة ماكتبه سيدنا المؤلف رحمه الله تعالى علي نسخة التي بخطه
 الشريف بيان عدد الكتب التي جعت منها هذه الرسالة سوى التي
 راجعها ولم اقل عنها اسردها هنا وان كنت عزوت كل مسألة الى محلها
 ليردوا الواقف عليها ثقة بذكر مجموعتها وقد نافقت على خمسين كتابا وهي
 شرح البخاري للعيني شرح مجمع الآثار شرح الكنز للزيلعي شرحه
 لابن نجيم شرحه للمقدسي شرح الجمع لابن ملك معراج الدراية
 فتح القدير الدر المختار شرح الوهبانية لابن التخنه والمصنف الذخيرة
 البرهانية الظهيرية الولوالجية الثانية الخلاصة البرازية القنية
 خزائن الفتاوى المختصر متقى الفتاوى فتاوى العلامة قاسم انفع الوسائل
 تانار خاتمة الشرنبلالية بلوغ الارب للشرنبلالي التبيان للتووي حاشية
 الرولى على البحر جامع الفتاوى الطريقة المحمدية شرحه للاستاذ
 عبد الفتى تبين المحارم نور العين هدية الصهلوك شرح تحفة الملوك
 مجموعة فتاوى لابن حجر شرح المنهج لشيخ الاسلام زكريا اباظ النائم
 للبركوى الهداية الكنز الجمع المختار مواهب الرحمن المتقى الايضاح
 للوقاية التنوير القاموس الفتاوى التجربة شرح الغاية الخطيب
 الشربيني شرح الاشياء للبيري حاشية المنتهى شرح المتقى للباقاني
 لجوهرة شرح القدورى للحدادى شرح الطريقة المحمدية لرجب
 افندى الاختيار شرح المختار

بسم محمد الحسن الكريم

الحمد لله الذي سلك بعباده المؤمنين السبيل الأقوى واحسنهم في الرتبة
 المقصوى * والزهم كلفة التقوى * والصلاة والسلام على
 المرسل رحمة للعالمين * وقدوة للعالمين وعلى الله واصحابه الذين
 بذلوا نفوسهم لمرضاته * ووضحوا السبيل لمن رام تقوى الله حتى تقاته
 وعبدوا الله مخلصين له الدين * وبذلوا النصيحة لعامة المؤمنين * ولم
 يأخذوا على ذلك اجرا ولا عوضا * ولم يشركوا بعبادة ربهم احدا * ولم
 يطلبوا عرضا ولا عرضا * وعلى سائر الامة * هذه هذه الامة * الذين
 حازوا من هذا القسم اوفر نصيب * وقام منهم على كل غصن من
 اغصان الشريعة عندليب * وعلى كل منبر من منابر التوحيد
 خطيب * فالعيش في ساحتهم عيش خصب * مذيذوا المعروف والمنكر
 وجاهدوا في الله الجهاد الاكبر * ولم يأخذهم فيه اومة لائم * ولا سطوة
 ملك جبار فاصم * ولم يدهنوا في الدين * ولم يكتفوا الحق المين * بل
 ارشدوا واخلصوا لله في الطاعات * وامنوا وعملوا الصالحات * وتواصوا
 بالحق وتواصوا بالصبر * فجازوا بعزير النصر * وجزيل الاجر (اما بعد)
 فيقول محمد امين * الشهير بآين عابدين * الماتريدي الحنفي * مع الناصف
 الحنفي * والخبر الوفي * والبر الحنفي * لما وقع في دمشق وغيرها الطاعون
 العام عام تسعة وعشرين ومائتين والف وقبله بعام * رابت الناس
 مقبلين على الوصية بالختمات والتهابيل * مع اعتقادهم بانها من اعظم
 ما يقرب به الى الله الجليل * وكان من سابق لي في ذلك شبهة قوية
 بناء على قواعد اثنا الحنفية * فاردت ان اتيه عليها وان لم يجد نفعها
 (اعلى)

لعلنى بان مغاير المألوف منكر طبعاً * ولكن كثيراً من المسائل
لا تتكاد تجد عنها من مسائل * وقد بينها الأئمة الأوائل * وابدوها
بالجج والدلائل * خدمة لصاحب الشرع الشريف * واعتناء
بقدره العلى المنيف * ورهبة مما ورد فى الكتمان * ورغبة فيما اعد لاهل
اليان * ولم آت بشئ بدون مستند * ولم استند الا لنقل صحيح معتد
فاقسم بالله العظيم على من رأى ما اقول * واطلع على ما سطرته من
النقول * ان ينظر بعين الانصاف * ويحاذى سبيل الاعتصاف * ويعيد
النظر مرة بعد مرة * ويكرر التفكير كرة بعد كرة * ويلاحظ انه موقوف
لحساب * مسئول عن الجواب * كيلا يصده الطمع فى الدنيا القابضة
عما ينفعه فى الآخرة الباقية * وان ينظر لما قبل لا لمن قال * وان يعرف
الرجال بالحق لا الحق بالرجال * فان رآه صواباً فليدعن * والا فليدال
على ما يدعيه وليبرهن * ينقل صالح لمعارضه ما اقول * ولما اثبتته من
صريح النقول * ولا يقتصر على ان ذلك مشتهر معروف * فكم من
منكر مألوف * والعرف الطارى ليس من الجج الاربعة الشريعة
فأبلك ان خالف الأدلة العقلية والعقلية * واتى وربى شاهد مرید
اظهار الحكم الشرعى * والخروج من عهد اداء الواجب المرى * ولم ارد
تقيح فعل احد بعينه * ولا اظهار زيفه وشينه * فن ظن بى خلاف
ذلك او نال منى * فقد جعلت ربه خصماً عني * والى الله مرجعنا
والموقف يجعنا * على انى لم آت بشئ لم اسبق اليه * ولم ينه احد
عليه * بل وجدت فى قدوة هو اجل امام «١» * قد سبقنى الى ذلك يمين
من الاعوام * وهو الذى حرك لى همة تقاعدت منذ زمان * عن اظهار
ذلك مخافة ان الفكر قد خان * ولما جددت العزم تواردت لى على ذلك

«١» هو الامام العلامة الشيخ محمد البركوى صاحب الطريقة المحمدية
وغيرها من المؤلفات السنية منه

الادلة * فانضح الحق وضوح الشمس حيث لا في السماء علة * وجمت هذه الرسالة * وحررت هذه الجماله * فجأت بحمد الله تعالى قرة عين قاريها ونيرة لتاج دارها (ووسمتها بشفاء العليل * وببل الغليل * في حكم الوصية بالخيمات والتماليل) صانها الله تعالى عن حسود يصده حسده عن الانصاف وعن بعيد عن قبول الحق والاذعان به والاعتراف * وجعلها ذخرا لي يوم النناد * وسؤال الخاق عن حقوق الحق والعباد * وعليه اعتمادى * والى كرمه استنادى * وهو ملجأى ومأوى * ومقصدى ومسئولى * في ان يحفظنى عن الخطأ والغال * ويلهينى حتى عند حلول الاجل * وقد رتبها على مقدمة وفصلين ومقصد وخاتمة * ونتمه لبعض فروع مهمه فاقول (المقدمة) في داليل يجوز اخذ الاجرة على الضاعة وعدمه وما فيه من الاختلاف ذكر الامام البخارى في كتابه الجامع الصحيح باب ما يعطى في الرقبة على احياء العرب بفاتحة الكتاب وقال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم احق ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله وقال الشعبي لا يشترط المعلم الا ان يعطى شياً فقبله وقال الحكم لم اسمع احدا كره اجر المعلم واعطى الحسن عشرة دراهم ثم ذكر بسنده حديث الزهط الذين نزلوا على حى فلم يرضى بهم فلدغ سيدهم فظلموا من الزهط فقال بعضهم نعم والله انى لأرقى ولكن والله لقد استضعفناكم فلم تضفونا فانا انا اراق لكم حتى تجمعوا لنا فجعلنا فصاحوهم على قطع من الغنم فانطلق يتفل عليه ويرأ الحمد لله رب العالمين فكلفنا نشط من عقاق فانطلق يمشى وما به قبة اى علة وفيه انه عليه الصلاة والسلام اقرهم وقال قد اصعبتم اقموا واضربوا الى معكم سهما (وذكر) شارحه العلامة محمود العيني انه قد اختلف في اخذ الاجر على الرقية بالفاتحة وفي اخذه على التعليم فاجازه عطاء وابوقلابة وهو قول مالك والشافعي واحمد وابى ثور ونقله القرطبي عن ابى حنيفة في الرقية وهو قول اسحاق (وكره)



وكره الزهري تعاليم القرآن بالاجر وقال ابو حنيفة واصحابه لا يجوز
ان يأخذ على تعليم القرآن * وقال الحسك من اصحابنا في كتابه الكافي
ولا يجوز ان يستأجر رجلا ان يعلم اولاده القرآن والفقه والقراءات
او يؤتمهم في رمضان او يؤذن * وفي خلاصة الفتاوى ناقلا عن الاصل
لا يجوز الاستيجار على الطاعات كتعليم القرآن والفقه والاذان والتذكير
والحج والغزو يعني لا يجب الاجر وعند اهل المدينة يجوز به اخذ الشافعي
ونصير وعصام وابو نصر الفقيه وابو الليث رحمهم الله تعالى * والاصل
الذي بنى عليه حرمة الاستيجار على هذه الاشياء ان كل طاعة يختص
بها المسلم لا يجوز الاستيجار عليها لان هذه الاشياء طاعة وقربة تقع
عن العاقل قال الله تعالى (وان ليس للانسان الا ما سعى) فلا يجوز
اخذ الاجرة كالصوم والصلاة واخبروا على ذلك باحاديث منها
مارواه احمد في مسنده عن عبد الرحمن بن شبل سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول (افروا القرآن ولا تأكلوا به ولا تنجسوا عنه ولا تنالوا
فيه ولا تستكثروا به) ورواه اسحاق بن راهويه ايضا في مسنده وابن
ابي شيبة وعبد الرزاق في مصنفيهما ومن طريق عبد الرزاق رواه عبد
ابن حديد وابو يعلى الموصلي والطبراني * ومنها ما رواه البراء في مسنده
عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعا نحوه * ومنها حديث رواه ابو داود
من حديث المغيرة بن زياد الموصلي عن عبادة عن الاسود بن ثعلبة عن
عبادة بن الصامت رضى الله تعالى عنه قال علمت ناسا من اهل الصفة
القرآن فاهدى الى رجل منهم قوسا فقلت ليست بمال وارحمي بهاني سبيل
الله فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال (ان اردت ان يطوقك
الله طوقا من نار فاقبلها) ورواه ابن ماجة والحاكم في المستدرک وقال
صحيح الاسناد ولم يخرجها واخرجه ابو داود من طريق آخر * ومنها
ما رواه ابن ماجة من حديث عطية الكلعي عن ابي بن كعب رضى
الله عنه قال علمت رجلا القرآن فاهدى الى قوسا فذكرت ذلك للنبي

صلى الله عليه وسلم فقال (ان اخذتها اخذت قوسا من نار) قال فرددتها
ومنها ما رواه البيهقي في شعب اليمان من حديث سليمان بن بريدة عن
ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من قرأ القرآن باكل به
اناس جاء يوم القيمة ووجهه عظيمة ليس عليه لحم * ومنها ما رواه الترمذى
من حديث عمران بن حصين يرفعه اقرأوا القرآن وسلموا الله به فان
من بعدكم قوم يقرؤون القرآن يسألون الناس * وذكر ابن بطال من
حديث حماد بن سلمة عن ابى جرهم عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه
قلت يا رسول الله ما نقول فى المعلمين قال (اجرهم حرام) وذكر ابن الجوزى
من حديث ابن عباس مرفوعا لا تستأجروا المعلمين وهذا غير صحيح وفى
استناده احمد بن عبد الله الهروى * وهذه الاحاديث وان كان فى
بعضها مقال لكنه يؤكد بعضها بعضها ولا سيما حديث القوس فانه صحيح
كما ذكرنا واذا تعارض نصان احدهما مبيح والاخر محرم يدل على التسخ
كما تذكره * واجاب ابن الجوزى ناقلا عن اصحابه (اى اصحاب مذهب
من الخنابلة) عن حديث الباب بثلاثة اجوبة (احدها ان القوم كانوا كفارا
فجاز اخذ اموالهم) (والثانى ان حق الضيف واجب ولم يضيفه وهم) (والثالث
ان الرقبة ليست بقرية محضة فجاز اخذ الاجرة عليها * وقال القرطبي
ولا نسلم ان جواز اخذ الاجرة فى الرق يدل على جواز التعليم بالاجر * وقال بعض
اصحابنا ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم ان احق ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله يعنى
اذا رقبتم به وحمل بعضهم الاجر فيه على الثواب وبعضهم ادعى تسخه بالاحاديث
المذكورة واعترض بأنه اثبات التسخ بالاحتمال وهو مردود * قلت الذى
ادعى التسخ انما قال الحديث يحتمل الاباحة والاحاديث المذكورة تمنع
الاباحة قطعاً والتسخ هو الحظر بعد الاباحة لانها اصل « ١ » فى كل

« ١ » فيه ان الكلام فى الاباحة الثابتة بدليل خاص لا بالاصل فيحتاج الى اثبات
تقدم المبيح على المحظر حتى يثبت التسخ ويحاج بما قرره الاصوليون
بانه يحمل على تأخر المحظر عن المبيح لثلاثة ابعاد التسخ الاباحة الاصلية ١
(شى)

شيء فإذا طرأ الحظر دل على النسخ بلا شك * وقال بعضهم
 الاحاديث المذكورة ليس فيها ما تقوم به الحجة فلا تعارض الاحاديث
 الصحيحة * قلت لانسلم ذلك فان حديث القوس صحيح وفيه الوعيد الشديد
 وقال الضحاوي ويجوز الاجر على الرقي وان كان يدخل في بعضه القرآن
 لانه ليس على الناس ان يرقى بعضهم بعضا وتعليم الناس بعضهم بعضا
 القرآن واجب لان في ذلك التبليغ عن الله تعالى انتهى كلام العيني
 ملخصا (اقول) وقد عقد الامام الحافظ ابو جعفر الطحاوي
 الاستحجار على تعليم القرآن بابا في كتابه مجمع الآثار وذكر فيه الأدلة
 من الثمانيين وكذا شارحه الامام ابو الفضل ابن نصر الدهستاني
 وذكر من جملة الأدلة لنا بسنده الى عثمان ابن ابي العاص رضى الله
 تعالى عنه انه قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم (اخذ مؤذنا
 لياخذ على اذنه اجرا) قال فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان
 بالاجر * ثم ذكر بسنده الى ابن عمر رضى الله تعالى عنهما ان رجلا قال
 له انى احبك في الله فقال له ابن عمر رضى الله تعالى عنهما لكنى ابغضك
 في الله لانك تبغى في اذنك اجرا وتاخذ على الاذان اجرا * قال فقد ثبت
 بما ذكرناه كراهية الاجرة على الاذان والاستجماع على تعليم القرآن كذلك وقال
 ولو ان رجلا استأجر رجلا ليصلى على ولي له قدماته لم يجوز ذلك لانه استأجره على

٢ بالخاطر ثم نسخ الحاضر بالبيع ولكن فيه كلام يعلم من التلويح وحواشيه
 والاحسن ان يجاب بانه لما وجب ترجيح المحرم على المباح وثبت صحتهما
 لزم الحكم بتقديم المباح فنسخ ترجيح المحرم حكمه وان لم يعلم التاريخ
 نظيره ان المقارنة في التخصيص شرط لكن ذلك في التخصيص في نفس
 الامر اما اذا تعارض خاص وعام يجمع بتخصيص العام به فاذا وجب
 حله على ذلك تضمن الحكم مناباته كان مقارنا او بانه ليس بمخصص اول
 كما قرره في التحرير وشهادات فتع القدير منه

ان يفعل ما عليه ان يفعله فكذلك تعليم القرآن فالاجارة باطلة لان الاجارات
انما تجوز وتلك بها الابدال فيما يفعله المستأجرون للمستأجرين * والآثار الاول
(اي التي استدلت بها الشافعي على جواز التعليم) لم يكن الجعل المذكور فيها على
تعليم القرآن وانما كان على الرقي التي لم يقصد بالاستيجار عليها الى القرآن * الى
ان قال ومن استجعل جعلا على عمل يفعله فيما افترض الله تعالى عليه عمله
فذلك عليه حرام لانه انما يفعله لنفسه ليؤدي به فرضا عليه ومن استجعل
جعلا على عمل يفعله لغيره من رقية او غيرها وان كانت بقرآن او علاج
او بما اشبه ذلك فذلك جائز والاستجعال عليه حلال فيصح بما ذكرنا
ما قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الباب من النهي
ومن الاباحة ولا يتضاد ذلك فيتناهى وهذا كله قول ابى حنيفة وابى
يوسف ومحمد ورحمة الله تعالى عليهم انتهى * والمراد بالكراهية عدم
الجواز وعدم الصحة كما صرح به في الهداية وغيرها ولذا قال هنا
فالاجارة باطلة * والمراد بقوله من رقية او غيرها اى من الاعمال التي
يفعلها غيره وليست بطاعة يراد بها الثواب بدليل جعله مقابلا لما ذكره
قبله من عدم الجواز في الاذان والتعليم وما افترضه الله تعالى والازم
التناقص في كلام هذا الامام الجليل لان قوله او غيرها لو حل على
ما عدا الرقية من الاعمال مطلقا لشمّل الاذان ونحوه وشمّل ايضا نحو
الحج والعمرة والاعتكاف والصوم والصلاة الغير الواجبات مع انه لا قائل
يجوز اخذ المال على شيء منها لامن المتقدمين ولا من المتأخرين ولزم
بقائه الثاني بين الآثار مع ان مراده التوفيق والجمع بينهما ولزم محالفته
اشارات المتن والشروح والفتاوى الآتية نقلها وشمّل التلاوة المجردة
مع تصريح المشايخ بعدم جواز اخذ المال عليها كما سبق في * فاصل كلامه
انه لو عمل لغيره علا ليس بطاعة كرقية ملدوخ ونحوها من بناء
دار او خياطة ثوب وامثال ذلك يجوز اخذ المال عليه وان كانت
ازقية بقراءة قرآن او علاج غيره كوضع ترباى او بما اشبه ذلك لان
(ذلك)

ذلك لبس المراد منه القربة والثواب بخلاف الاذان والتعلیم وغيرهما من الطاعات فإنه لا يجوز اخذ المال على شئ منه وهذا مذهب أئمتنا الثلاثة ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد * وما بدل على ما قلنا قطعا قول الهداية الاصل ان كل طاعة يختص بها المسلم لايجوز الاستنجار عليها عندنا لقوله عليه الصلاة والسلام اقرأوا القرآن ولا تأكلوا به الى آخره * فقد صرح بطلان الاستنجار على كل طاعة عندنا وسنرد عليك القول المتظافرة في ذلك بحيث لا تبقى شبهة لمناظر * ولا حاجة لمناظر وفي معراج الدرابة شرح الهداية ونص احد رحمه الله تعالى مثل قولنا وبقولنا قال عطاء والضحاك والزهري والحسن وابن سيرين وطاووس والشعبي والنخعي ثم اطال في الاستدلال (تلييه) ثم اعلم ان الحكم عندنا كذلك في كل فعل هو طاعة وان لم تكن واجبة كما علم مما مر عن الكافي والخلاصة وغيرهما والوجه العام ان القربة متى حصلت وقعت عن الفاعل لاغيره ولهذا تعتبر اهلية الفاعل وينته لاية الامر ولو انتقل فعله الى الامر لشرط نية الامر واهليته كما في الزكاة حتى او كان المأمور كافرا يصبح اداء الزكاة منه عن المسلم فيكون الاجر على عمل نفسه لا المستاجر * فصل * جيع ما قدمناه هو مذهب أئمتنا الثلاثة ومن تبعهم من مشايخ المذهب المتقدمين * وحاصله منع الاستنجار والجماعة على شئ من الطاعات سواء كانت واجبة اولا كالاذان ونحوه وانما جاز الاستنجار على الزقية ولو كانت بالقرآن لانها لم تفعل قربة لله تعالى بل للتداوى فهي كصناعة الطب وغيرها من الصنائع والحديث الصريح الوارد في ذلك وعليه يعمل ماورد مما يوهم الجواز مطلقا توفيقا بين الأدلة ان لم نقل بالنسخ كما مر بيانه فلا ينافي اطلاق عدم الجواز عند أئمتنا المتقدمين (لكن) بعض المتأخرين استثنى في زمانه الاستنجار على تعليم القرآن (قال) في كتاب الكراهية من الخلاصة ولا بأس باخذ الاجرة لتعليم القرآن في زماننا قال الفقيه ابو

الثالث رحمه الله تعالى كنت افقئ بثلاثة فرجعت عنها افقئ (ان لا يعل اخذ
 الاجرة على تعليم القرآن) (وانه لا يذبحى للعالم ان يدخل على السلطان) (وانه لا يذبحى
 للعالم ان يخرج الى الرستاق فرجعت عن الكل تحرزا عن ضياع تعلم القرآن
 وللملحة الخلق ولجهل اهل الرستاق (وقال) الامام فاضى خان فى فتاواه
 ومشايخ بلخ جوزوا هذه الاجارة اى على تعليم القرآن حتى حكى عن محمد بن
 سلام رحمه الله تعالى انه قال اقضى بتسمير باب الوالد لاجرة المعلم الى آخر ما قال
 (واقصر) عليه ايضا فى مواهب الرحمن حيث قال فيما لا يجوز اخذ
 الاجرة عليه والحج والاذان والامامة وتعليم الفقه والفتوى اليوم على
 جواز تعليم القرآن انتهى (وفى) الهداية ولا الاستبصار على الاذان
 والحج وكذا الامامة وتعليم القرآن والفقه وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى
 استحسنوا الاستبصار على تعليم القرآن اليوم لظهور التوائى فى الامور
 الدينية فى الامتاع تضبيع حفظ القرآن وعليه الفتوى (وقال)
 فى متن الكنز بعد ذكره عدم الجواز فيما مر والفتوى اليوم على جواز
 الاستبصار لتعليم القرآن وهكذا فى غير ما كتاب من الكتب المعتمدة فى
 المذهب (وزاد) عليه فى مختصر الوقاية حيث قال ولا نصح الاذان
 والامامة والحج وتعليم القرآن والفقه الى ان قال وبقي اليوم بصحتها
 لتعليم القرآن والفقه * وهكذا عبارة الاصلاح * وزاد فى المجمع فقال
 ولا على الطاعات كالحج والاذان والامامة وتعليم القرآن والفقه وقبل
 بفتى بجوازه على التعليم والامامة والفقه * وفى متن المختار وقبل
 يجوز على التعليم والامامة فى زماننا وعليه الفتوى * وهكذا فى متن
 الملتقى ودرر البحار * وزاد بعضهم الاقامة وبعضهم الوعظ * قال فى تنوير
 الابصار وايضاً اليوم بصحتها لتعليم القرآن والفقه والامامة والاذان
 ويجبر المستأجر على دفع ما قبل ويحس به وعلى دفع الملو المرسومة
 انتهى * وفى الفتاوى البرازية الاستبصار على الطاعات كتعليم القرآن
 والفقه والتدريس والوعظ لا يجوز اى لا يجب الاجر واهل المدينة
 (طبيب)

طيب الله تعالى ساكنها جوزوه وبه اخذ الامام الشافعي * قال في المحط
ومشايع بلغ على الجواز * وقال الامام الفضلى والمتأخرون على جوازه
ثم قال وقال محمد بن الفضل كره المتقدمون الاستنجار على تعليم القرآن
واخذ الاجرة عليه لوجود العطية من بيت المال مع الرغبة في امور
الدين وفي زماننا انقطعت وبغنى بالرغبة التعليم والاحسان الى المعلمين بلا
اجرة فلو اشتغلوا بالتعليم بلا اجر مع الحاجة الى المعاش اضاعوا وتعطلت
المصالح فقلنا بما قالوا وان لم يكن بينهما شرط يؤمر الوالد بتطبيب
قلب المعلم وارضائه بخلاف الامام والمؤذن لان ذلك لا يشغل الامام
والمؤذن عن المعاش * وقال السرخسى واجعوا على ان الاجارة على
تعليم الفقه باطله انتهى * وجزم بهذا القول اعنى قول ابن الفضل في
القناوى الظهيرية وذكر بعده كلام الامام السرخسى * ونقل الشرنبلالى
عن قاضى خان مثله * وقال في الخلاصة في الفصل الاول من كتاب
الصلاة ولا يحل للمؤذن ولا للامام ان ياخذ على الاذان والامامة اجرا
فان لم يشارطهم على شئ لكنهم عرفوا حاجته فجمعوا له في كل وقت
يطيب له ولا يكون اجرا انتهى * والظاهر انه مبنى على قول ابن الفضل
من تخصيص الجواز بتعليم القرآن وظاهر كلام الهداية والمواهب
وغيرهما ترجيحه حيث اقتصر على كفا قدمناه فانه وان كان مفهوم
لقب فقد صرحوا في كتب الاصول ان مفاهيم الكتب معتبرة ولا ينافيه
تصريح غيرهم بما مر من غير التعليم من نحو الاذان والامامة والاقامة
لان ذلك ترجيح منهم لخلاف قول هؤلاء (فان قلت) فليحمل كلام
الهداية ونحوها على كلام غيرهم (قلت) لا يصح ذلك فانهم بعد
ما صرحوا بانه لا يجوز على التعليم والاذان والامامة ونحوها قالوا القنوى
اليوم على جوازه لتعليم القرآن فاستثنوا التعليم وابقوا ما عداه على الحظر
واضا فانك قد سمعت قول الفضلى بخلاف الامام والمؤذن فالظاهر انه
اختيار لقوله كما قلنا وما يدل عليه قول الامام السرخسى وتبعه قاضى

خان واجهوا على ان الاجارة على تعليم الفقه باطله (فان قلت) رد دغوى
الاجاع ما حكيت به عن الجمع وغيره من جوارها على تعليم الفقه (قلت)
السرخسى متقدم فى الزمان على صاحب الجمع فانظروا انه حكى الاجاع
عن سلفه وان فرض ان احدا ممن تقدمه قال بجوازه يحاسب بانه لم
يعتبر قوله (فان قلت) يمكن ان يكون مبني على مذهب المتقدمين (قلت)
هو خلاف ما فهمه اصحاب الفتاوى كالحائبة والبرازية والظهيرية فانهم
ذكروه فى ضمن كلام المتأخرين (فان قلت) قول البرازية المتقدم ومشايخ
بلخ على الجواز مطلق فظاهره انهم قائلون بجواز ما ذكره قوله وهم
متقدمون على السرخسى فى الزمان (قلت) نعم ظاهره ذلك
ولكن الامام السرخسى من كبار ائمتنا وهو اعرف من البرازى وغيره
بلا شك ولا شبهة بما قاله البلخيون خصوصا وقد اقره قاضى خان وغيره
وتأيد بما قاله الفضلى وما اقتصر عليه فى الهداية والكنز والمواهب مما هو
العمدة فى المذهب * والاصل من هذا « ١ » ان الامام السرخسى فهم من
كلام البلخيين المتأخرين خلاف ما عليه المتقدمون انهم لم يجوزوه على تعليم
الفقه حكايته الاجاع على ما فهمه صحيحة ومن اجازة عليه وعلى الامامة

« ١ » الامام السرخسى هو صاحب المبسوط املا من حفظه فى السجن
قال سيدى العارف عبد الغنى الثابلى فى شرحه على المنظومة المحببة
صاحب المبسوط هو الامام شمس الأئمة السرخسى احد الفحول
الكبار اصحاب الثنون املا المبسوط نحو خمسة عشر مجلدا وهو فى السجن
باوزجند حبس بسبب كلمة كان فيها من النصيحة لتكون له ذخرا الى يوم
الدين وقد صرح بالمبسوط فى آخر العبادات من المبسوط بقوله املاه
المحبوس عن الجمع والجماعات وفى آخر الطلاق املاه المحبوس عن الاطلاق
المبتلى بوحشة الافراق * مصليا على صاحب البراق * وفى آخر الاعتاق وآخر
الاقرار نحو ذلك توفى رحمه الله تعالى فى حدود سنة تسعين واربع مائة اه
وذكر فى البحر من باب العدة حكايته عنه اظيفة وسبب حبسه منه
(والاذان)

والاذان فهم خلافه او هو افتاء منهم بذلك قياسا على ما قاله البلخون وهذا اقرب كما سيأتى ما يوضحه هذا ما ظهر من التوفيق * نعم مشى العلامة الشربلالي «١» على الثانى حيث قال فى رسالته بلوغ الارب لذوى القرب وتعليل ما تقدم من ان الاذان والامامة لا يشغل عن المعاش غير مسلم فان تعيد المؤذن بالاذان والتذكير فى كل وقت وطاوع المنارة فى الليل والبرد والامطار يصبح به فى غاية الانحطاط وذبول الجسم وكل وقت ينظر دخوله بمدة قبله وبعد الصلاة يشغل بالتسريح ولا يقدر على التعطيل من القيام عليه واذبة العمامة له واما تعليم الفقه فليس اقوى منه فى المنع عن امر المعاش مطالعة والقاء للدرس وتعليم المتفقه والصبر على كل طالب بحسب ما يصل الى فهمه وتكرير الالقاء والكتابة لما يحتاج اليه وتفرغ البال من طلب العبال القوت وما يحتاجون اليه لدفع الحر والبرد وما يحتاجه من شراء كتب وكتابة بالاجرة للكتاب فالامر لله العلى العظيم الواحد القهار حسبنا الله ونعم الوكيل والآن صار الامر اظهر من فلق الفجر انتهى (قلت) ووجهه ظاهر فان الضرورة تبيح ذلك * ولذا قال فى شرح المجمع المذكى اقول لما راوا ظهور التوان * فى الامور الدينية فى ذلك الاوان * وفنور همم الامراء والاقبال * فى اعطاء وظائف العلماء من المال * جوزوا استيجارهم نظرا لهم فى المال * وحذرا عن افلال اهل العلم والاخلال * فكيف يكون فى حقنا حال * ونظر الملوك من جللنا حال * وضاع بالكلية ذلك المنوال * ولم يبق لهم من دون الله من وال * انتهى * وقال الامام الزيلعى عند قول الكثر والقوى اليوم على جواز الاستيجار لتعليم القرآن وهو مذهب المتأخرين من مشايخ بلخ

« ١ » قوله على الثانى هو جواز الاستيجار على التعليم والامامة والاذان

والاول هو ما عليه فى الهداية وغيرها من تخصيصه بالتعليم وهو خلاف

ما قاله السرخسى منه

استحسنوا ذلك وقالوا بنى أصحابنا المتقدمون الجواب على ما شاهدوا من قلة الحفظة ورغبة الناس فيهم وكان لهم عطيات في بيت المال واقتاد من المتعلمين في مجازاة الاحسان بالاحسان من غير شرط مرؤة بعينونهم على معاشهم ومعادهم وكانوا يفتون بوجوب التعليم خوفا من ذهاب القرآن ونحريضا على التعليم حتى يتمضوا لاقامة الواجب فتكثر حفاظ القرآن واما اليوم فذهب ذلك كله واشتغل الحفاظ بمعاشهم وقل ما يعلم حسبة ولا يتفرغون له ايضا فان حاجتهم تمنعهم من ذلك فلو لم يقع لهم باب التعليم بالاجر لذهب القرآن فانوا يجوازه لذلك ورأوه حسنا وقالوا الاحكام قد تختلف باختلاف الزمان الا ترى ان النساء كن يخرجن الى الجماعات في زمان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفي زمان ابن بكر رضى الله تعالى عنه حتى منعن عمر رضى الله تعالى عنه واستقر الامر عليه وكان ذلك هو الصواب وقال في النهاية يفتى بجواز الاستئجار على تعليم الفقه ايضا في زماننا ويجوز للامام والمؤذن والمعلم اخذ الاجر قال كذا في الذخيرة انتهى كلام الزيلعي * وهو كالمسرح في ان افتاء الخبيثين خاص بتعليم القرآن وان من بعدهم زاد الاذان والامامة ونحوهما بجامع الضرورة وحاجة الناس فتأيد ما قدمناه من التوفيق وما بحثه الشرنبلالي في التعليل والله تعالى اعلم (ثم اعلم) انهم حيث افتوا بجواز الاستئجار على التعليم ووجوبه انتهى خصوه بما اذا ضرب له مدة تصح الاجارة ولو لم تضرب له مدة ولا تسمية اوجبوا اجر المثل كما هو الحكم في الاجارات الفاسدة كما صرح به في البرازية وغيرها حيث قال وفتوى علمائنا على ان الاجارة ان صححت يجب السمي وان لم تصح يجب اجر المثل ويجوز الاب على ادائها ويجوز على الخلوة المرسومة والعبدى والحيلة ان يستأجر المعلم مدة معلومة ثم يأمره بتعليم ولده انتهى * وفي الذخيرة البرهانية ومشايخ بلخ جوزوا الاستئجار على تعليم القرآن اذا ضرب لذلك مدة وافتوا بوجوب المسمى وبدون (ذكر)

ذكر المدة افتوا بوجوب اجر المثل انتهى فاعلم ذلك (فائدة) قال الحافظ
السبهي الحشد الفاصل بين العلماء المتقدمين والتأخرين رأس القرن
الثالث وهو الثلاثمائة انتهى فالتقدمون من قبله والتأخرون من
بعده ﴿ فصل ﴾ وحيث احطت خبرا بما قدمناه * وصار معلومك جميع
ماتلوناه * يظهر لك ان العلة في جواز الاستنجار على تعليم القراءة والفقه
والاذان والامامة هي الضرورة واحتياج الناس الى ذلك * وان هذا
مقصود على هذه الاشياء دون ماعداها مما لا ضرورة الى الاستنجار
عليه وما قدمناه كالصريح في ذلك بحيث لا يكاد يشكره منازع * ولا يقدر
على دفعه مدافع * واصرح منه مافي الذخيرة البرهانية حيث ذكر
علة الجواز على تعليم القرآن بمثل ما قدمناه عن الزيلعي ثم قال وكذا
يفنى بجواز الاستنجار على تعليم الفقه في زماننا * والاستنجار على الاذان
والاقامة لا يجوز لانه استنجار على عمل الاجبر فيه مشركة لان المقصود
من الاذان والاقامة اداء الصلاة بجماعة بأذان واقامة وهذا النوع كما
يحصل للمستاجر يحصل للاجبر وكذا الاستنجار على الحج والغزو وسائر
الطاعات لا يجوز لانه اوجاز اوجب على القاضي جبر الاجبر عليها ولا وجه
اليه لان احدا لا يجبر على الطاعات وكان الشيخ الامام شمس الأئمة
الخلواتي والقاضي الامام ركن الاسلام على السعدي رحمهما الله تعالى
لافتيان بجواز الاستنجار على تعليم القرآن وهكذا حكى عن الشيخ الامام
الاجل ركن الدين ابي الفضل رحمه الله تعالى وفي روضة الزندوسني
كان شيخنا ابو محمد عبد الله الجراحي يقول في زماننا يجوز للامام
والؤذن والعلم اخذ الاجر انتهى مافي الذخيرة * وبه ظهر لك مافي كلام
بعضهم كالعلامة الشيخ زين بن نجيم والشيخ علاء الدين . حيث يطلقان
في بعض كلامهما ان المفتي به جواز الاستنجار على الطاعات عند
التأخرين فانه ليس على اطلاقه كما ظهر لك ظهور الشمس * وزال عنه
الحق والخفاء واللبس * والاجاز الاستنجار على الصلاة والصوم الواجبين وما

اظهر احدا يقول بجواز ذلك (فان قلت) قد قال في الاشبه والنظائر
 يصح استئجار الحاج عن الغير وله اجر مثله ثم اعنده للختانية (قلت) قد
 الف العلامة الشرنبلالي رسالته المنقول عنها سابقا في هذه المسئلة
 ورد على صاحب الاشبهاء حيث قال واقول نص الختانية اذا استأجر
 المحبوس رجلا ليخرج عنده حجة الاسلام جازت الحجة عن المحبوس اذا مات
 في الحبس والاجبر اجر مثله في ظاهر الرواية انتهى * فهم انص على انه
 لاصحة لقوله في الاشبهاء يصح الاستئجار للحج ولا صحة لعزوه للختانية فانه
 لم يقل في الختانية يصح استئجار الحاج عن الغير وانما قال جازت الحجة
 الحج وكذا قال في المنبع ثم قال وفي المحبط وما فضل من النفقة بعد رجوعه
 رده على الورثة لانه فضل عن حاجة الميت لان النفقة لا تصير ملكا
 للحاج لان الاستئجار على الطاعات لا يجوز ولكن يتفق المال على حكم
 ملك الميت في الحج فاذا فرغ منه برد باقيه انتهى لان الاجارة على الحج
 غير صحيحة باتفاق ائمتنا وانما جازت الحجة عن المستأجر لانه لما بطلت
 الاجارة بقي الامر بالحج وقد نواه الفاعل عن الامر فصح * وقد استشكل
 كلام قاضي خان المحقق ابن الهمام وذكر ان النفقة لا تصير ملكا للحاج
 لانه او ملكها لكان بالاستئجار وهو لا يجوز على الطاعة الى ان قال خا
 في قاضي خان مشكل لاجرم ان الذي في كافي الحاكم الشهيد وله نفقة
 مثله هو العبارة المحررة وزاد ايضا حها في البسوط فقال وهذه النفقة
 ليس مستحقها بطريق العوض بل بطريق الكتابة هذا وانما جاز الحج
 عنه لانه لما بطلت الاجارة بقي الامر بالحج فيكون له نفقة مثله انتهى كلام
 انكمال * قلت فهذا نص الكمال على بطلان الاجارة ووافقه قاضي خان
 باشارته ولكنه اعترضه في تعبيره باجر المثل والعبارة المحررة نفقة المثل ونزل
 في البحر عدم صحة الاجارة عن الاستيجابي * وفي المنبع اتفق العلماء على
 الارزاق (١) في الخيم واختلفوا في الاجارة فتعها ابو حنيفة واحد ومن

«١» الارزاق جمع رزق وهو ما يرزقه القاضى ونحوه من بيت المال منه
 (تابعها)

تأبهما وجوزها مالك والشافعي باجرة معلومة * والأعمال أنواع ثلاثة ما يجوز فيه الارزاق والاجارة كبناء المساجد ونحوها وما منتهى فيه الاجارة دون الارزاق كالقضاء والفتا وما اختلف في جواز الاجارة فيه دون الارزاق كالامامة والاذان والاقامة والحج انتهى * فتهرر لنا ان الاستثناء للحج غير الاستينجار عليه والفرق بينهما قد علم بأنه لا يملك النفقة بالاستثناء ويملكها بالاجارة * وعلمنا انه لا يلزم من عدم صحة الاجارة عدم وقوع الحج عن المستأجر ووقوعه عن الأمر هو ظاهر المذهب وهو الصحيح وعن محمد انه يقع عن المأمور والأمر نواب النفقة ولكن يسقط اصل الحج عن الأمر قال شيخ الاسلام واليه مال عامة المتأخرين وبعض الفروع ظاهرة في هذا القول * هذا حاصل ما ذكره الشربلالي رحمه الله تعالى وصح قاضي خان في فتاواه ظاهر المذهب ورجح في شرحه على الجامع الصغير الثاني حيث قال وهو اقرب الى الفقه وكأن الشربلالي لم ير عبارة الجامع فاعترض على ابن الهمام في نقله ترجيح الثاني عن قاضي خان بأنه لم يرجحه بل رجح الاول تأمل * قلت فثبت بما قلناه عدم جواز الاستينجار على الحج كغيره من الطاعات سوى ما مر * ومن صرح بذلك صاحب الهداية والكنز والمجمع والخنار والوقاية وغيرهم نصوا على ذلك في كتاب الاجارة ثم استثنوا تعليم القرآن من الطاعات وبعضهم استثنى ايضا تعليم الفقه والامامة والاذان والاقامة كما علمت ذلك مما نقلناه عن المتن وغيرها وهذا من اقوى الادلة على ما قلناه من ان ما افتوا به ايسر عاما في كل طاعة بل هو خاص بما نصوا عليه مما وجد فيه علة الضرورة والاحتياج فان الاستثناء من ادوات العموم كما تقرر في الاصول * وحيث نصوا على ان مذهب ائمتنا الثلاثة المنع مطلقا مع وضوح الادلة عليه واستثنى بعض المشايخ اشياء وعلاوا ذلك بالضرورة المسوغة لمخالفة اصل المذهب كيف يسوغ للمقلد طرد ذلك والخروج عن المذهب بالكلية من غير حاجة ضرورية * على انه لو ادعى احد

الحاق ما فيه ضرورة غير مانصوا عليه به فلنا ان نمنعه وان وجدت فيه العلة الا ان يكون من اهل القياس فقد نص ابن نجيم في بعض رسائله على ان القياس بعد الاربعائة منقطع فليس لاحد بعدهما ان يقيس مشكلة على مشكلة فافاك بالخروج عن المذهب فعلى المقلد اتباع المنقول ولهمذا لم نرا احدا قال بجواز الاستئجار على الحج بناء على ما افق به المتأخرون والا لما اعترض المحقق ابن الهمام على عبارة قاضي خان ولما احتاج العلامة الشرنبلالي الى ما تمحل به من الجواب عن قاضي قان * بما امرضنا عند لعدم رواجه عند ذوي الازهسان (فان قلت) قد مر في عبارة الامام العيني حد الحج والغزو من جملة ما يجوز الاستئجار عليه (قلت) اما الحج فقد علمت الكلام فيه واما الغزو فيجوز عند الضرورة قال في سير النكز وكره الجمل ان وجد فيئ والا * قال شارحه الامام الزيلعي المراد به اى بالجمل ان يضرب الامام الجمل على الناس للذين يخرجون الى الجهاد لانه يشبه الاجر على الطاعة لحقيقته حرام فيكره ما يشبهه ولان مال بيت المال معد لتوائب المسلمين وان لم يوجد في بيت المال شئ فلا يكره لان الحاجة الى الجهاد ملصة الى تحمل الضرر الادنى لدفع الاعلى انتهى * على ان ما اخذه الغازي من بيت المال من الارزاق لامن الاجرة وما ياخذ من الغنمة ملك له بعد احرازه وقسمته فليس من الاجر في شئ * نعم الجمل شبيه بالاجرة وقد علمت حكمه وليس اجرة حقيقة فنظم العيني الحج والغزو في هذا السلك غير محذور فتدبر * وقد اسمعك في هذا الفصل قول الذخيرة البرهانية وكذا الاستئجار على الحج والغزو وسائر الطاعات (فان قلت) لانسلم ان الحج مما لا ضرورة الى الاستئجار عليه ممن وجب عليه وعجز عن فعله ولا يكاد يوجد متبرع عنه بذلك (قلت) اما على ظاهر المذهب من وقوع الافعال عن الامر فليس من قبيل الاستئجار بل هو استنابة وانفاق على النائب كما مر واذا صح على هذا الوجه فاي ضرورة الى الاستئجار * واما على ما روى عن محمد رحمه (الله)

الله تعالى فالامر ظاهر لان الحج يقع على الأوزار والأمر ثواب الانفاق «١»
 وبه يسقط الحج عنه (عنه) ظاهر * قلنا بانقضاء المقترن * والعبادات
 المحررة * عن كتب المذهب * التي فيها المدعى * وضع ما نقلناه * ان
 شاء الله تعالى * لا يحتمل نقضا * بل يشد بعضه بعضا * ويستسمع اصبرح
 من ذلك * مما تجلي به الاوهام الحوالت * وبرد المنكر قسرا للية
 وبعض بالتواجد عليه * فاليك بعد هذا اذ رايت ما لم يحتر من العبارات
 او ما خفي من الاشارات * مما قد يخاف بظاهره ما ذكرنا من النقول
 عن الأئمة الفحول * الذين بهم مفرغ الفقيه * وبكلامهم مفتح للتيه
 ان تطيش بك الاوهام * فان القول ما قالت حذام * والله تعالى اعلم
 بالصواب * واليه المرجع والمآب * المقصد * لهذا الكلام * لتحقيق
 المرام * اعلم ان العبادات انواع مالية محضة كالزكاة والعشر والنفقة
 وبدنية محضة كالصلاة والصيام والاعتكاف وقراءة القرآن والاذكار
 ومركبة منهما كالحج فانه مالى من حيث اشتراط الاستطاعة ووجوب
 الجزاء بازتيكاب محظوراته وبدنى من حيث الوقوف والطواف والسعي
 كذا في شرح الكنز لفتح الدين الزيلعي * وقال الامام حافظ الدين
 النسفي في الكنز النياحة تجرى في العبادات المالية عند العجز والقدرة
 ولم تجر في البدنية بحال وفي المركب منها تجرى عند العجز فقط والشرط
 العجز الدائم الى وقت الموت * قال الامام الزيلعي لان المقصود في المالية
 سدا خلعة المحتاج وذلك يحصل بفعل النائب كما يحصل بفعله وبحصل
 به تحمل المشقة باخراج المال كما يحصل بفعل نفسه فيتحقق معنى الابتلا
 فيستوى فيه الحالتان * ولا تجرى في البدنية بحال من الاحوال لان
 المقصود منها تعاب النفس الامارة بالسوء طلبا لرضائه تعالى لانها

«١» لان الانفاق اقيم مقام الحج عند العجز كما اقيم الفداء مقام الصوم
 في حق الشيخ الفاني كذا في بعض المناسك منه

انصبّت لمعاداته تعالى في الوحي (عاد نفسك فانها انصبّت لمعاداتي) وذلك
 لا يحصل بفعل النائب اصلا فلا تجزئ فيها النيابة لعدم الفائدة * وفي
 الركب من المال والبدني تجزئ النيابة عند الحجز لحصول المشقة بدفع
 المال ولا تجزئ عند القدرة لعدم اتعاب النفس علا بالشبهين بالقدر
 الممكن انتهى (اقول) وحيث علمت مما قدمناه ان النيابة تجزئ في الحج
 دون الاستتجار علمت ان النيابة انسهل من الاستتجار وحيث لم تجزئ
 النيابة في العبادات البدنية المحضة علمت انه لا يجزئ فيها الاستتجار من
 باب اولي وان الاستتجار عليها محظور الا عند الضرورة فقد اشتهر ان
 الضرورات تبيح المحظورات واذا جاز الاستتجار للضرورة فيما وجدت
 فيه الضرورة من الصور المتقدمة فلا يلزم منه جواز النيابة فيما لا
 ضرورة فيه ولهذا اطبق الأئمة على انه لا يصلح الى احد عن احد ولا
 يصوم احد عن احد اذا كان حيا وكذا اذا كان ميتا عندنا فلا يجوز
 الاستتجار على ذلك ايضا من طريق اولي * نعم يجوز ان يجعل ثواب
 عمله لغيره تبرعا بلا استنابة في غير الحج والاستتجار * قال في الهداية
 الاصل في هذا اي في جواز الحج عن الغير ان الانسان له ان يجعل ثواب
 عمله لغيره صلاة او صوما او صدقة او غيرها * قال الشارح كتلاوة
 القرآن والاذكار عند اهل السنة والجماعة يعني به اصحابنا على الاطلاق
 لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين المحمين احدهما عن
 نفسه والاخر عن امته بمن اقر بوحداية الله تعالى وشهد له بالبلاغ جعل
 تضحية احدي الشاتين لامته اي ثوابها انتهى * وقال شارحها
 الكمال بن الهمام ان الامام مالك واشافعي رحمهما الله تعالى
 لا يقولان بوصول العبادات البدنية المحضة كالصلاة والتلاوة
 ويقولان بوصول غيرها كالصدقة والحج وخالف في كل العبادات
 المعتزلة لقوله تعالى (وان ابس الانسان الاماسي) وسعي غيره
 ابس سعيه وما قصه الله تعالى من غير انكار يكون شريعة لنا
 (والجواب)

(والجواب) لا بطلان قولهم وإنما التخصيص بغير البدنية مما يبلغ مبلغ التواتر من الكتاب والسنة وقد اطلال في ذلك من التحقيق كما هو دأبه رحمه الله تعالى * وما نقله عن الشافعي هو المشهور عنه كما ذكره الامام النووي * وذكر العلامة ابن حجر الهيتمي في بعض فتاويه ان المختار الوقف في هذه المسئلة عند الشافعية ويدفعه ما ذكره العلامة ابن الهمام من الآيات والاحاديث فراجع ان شئت نعم قال شيخ الاسلام القاضي زكريا ان مشهور المذهب محمول على ما اذا قرأ لا بحضرة الميت ولم ينو ثواب قرائته له او نواه ولم يدع (وقال) في البحر واما قوله عليه الصلاة والسلام لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد فهو في حق الخروج عن العهدة لافي حق الثواب فان من صام او صلى او تصدق وجعل ثوابه لغيره من الاموات والاحياء جاز ويصل ثوابها اليهم عند اهل السنة والجماعة كذا في البدائع وبهذا علم انه لا فرق بين ان يكون المجعول له ميتا او حيا والظنه انه لا فرق بين ان ينوي به عند الفعل لغيره او يفعله لنفسه ثم بعد ذلك يجعل ثوابه لغيره لاطلاق كلامهم * ولم ار حكما من اخذ شيئا من الدنيا ليجعل شيئا من عبادته للمعطي وينبغي ان لا يصح ذلك وظاهر اطلاقهم يقتضي انه لا فرق بين الفرض والتفل فاذا صلى فريضة وجعل ثوابها لغيره فانه يصح لكن لا يعود الفرض في ذمته لان عدم الثواب لا يستلزم عدم السقوط عن ذمته ولم اره منقولا انتهى كلام البحر (قلت) نازعه العلامة المقدسي في شرح نظم الكنز فقال «١» واما جعل ثواب فرضه لغيره فحتاج الى نقل انتهى (ورایت) في شرح تحفة المملوك تقييده بالنافلة حيث قال يصح ان يجعل الانسان ثواب عبادته النافلة لغيره الخ * لكن يؤيد الاطلاق ما في حاشية الشرنبلالي على الدرر عند قول المتن ومن اهل الحجج عن ابويه فعين

« ١ » ومن جعل ثواب عمله لغيره جاز في التطوعات والمفروضات وقبل لا يجوز في المفروضات كذا في مجموعته هي افندي عن جامع الفتاوى منه

صح حيث قال وتعليل المسئلة بأنه متسرع بجعل ثواب عمله لاحدهما يفيد وقوع الخلع من القاعل فيسقط به الفرض عنه وان جعل ثوابه لغيره * قال في الفتح ومبناه على ان نيته لهما تلفوا بسبب انه مأثور من قبلهما او احدهما فهو معتبر فتقع الافعال عنه البتة وانما يجعل لهما الثواب انتهى ويفيد ذلك الاحاديث التي رواها الكمال انتهى وسأني ما يرد عليه آخر الرسالة (فان قلت) قول صاحب البحر ولم ار حكم من اخذ شيئاً من الدنيا لجعل ثواب عبادته للمعطي وينبغي ان لا يصح ذلك ان اراد به العبادة الماضية فظاهر لانه مجرد بيع الثواب والمبيع لا بد ان يكون مالا متقوما او منفعة مقصودة من العين تحصل بعد العقد كسكنى الدار مثلاً وان اراد به العبادة المستقبلية يفيد انه لا يصح الاستنجار على نحو القراءة المجردة وذلك بخالف لما ذكره في كتاب الوقف حيث ذكر انهم صرحوا في الوصايا بأنه لو اوصى بشيء لمن يقرأ عند قبره فالوصية باطلّة واستظهر بحثنا من عنده انه مبنى على قول ابى حنيفة بكراهة القراءة عند القبر والفتوى على قول محمد وذكر ان تعليل صاحب الاختيار لبطلان الوصية بان اخذ شيء للقراءة لا يجوز لانه كالاجرة مبنى على غير المفتى من جواز اخذ الاجرة على القراءة فافى العبارتين اصح (قلت) بعد علمك بما قدمناه من ان القول باخذ الاجرة على الطاعة الذي هو المفتى به عند المتأخرين مقصور على ما فيه ضرورة علمت ان العبارة الاولى هي الصحيحة * المعتمدة الرجحة * وان تعليل الاختيار * هو المختار * وهو الموافق للمعقول * ولما قدمناه من صريح القول * فانه لا ضرورة الى اخذ الاجرة على القراءة بخلاف تعليم القرآن * فان الضرورة داعية اليه خوفاً من ضياع القرآن * وقد علمت ان جل النون واجلها صرحوا بعدم الجواز على الاذان والامامة مع انهما من اعظم شعائر الاسلام * ولم ينظروا الى ما في ضياعهما من الضرر العام * فابالك بالاشتراك بآيات الله تعالى قليلاً * فافى ضرر اليه (ليكون)

ليكون على جواز دليلا * مع ماسمعه من النقول عن الامامين
الجليلين مالك والشافعي من عدم وصول الثواب بدون اجرة
في العبادات البدنية كالقراءة ونحوها فكيف بالاجرة * وفي تقييد
اهل المذهب بالتعليم كما سمعته من عباراتهم السابقة مع قطع النظر عن
التعليل دلالة واضحة عليه وقد صرحوا بان مفاهيم الكتب حجة * ثم
رأيت العلامة الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته على البحر رد على
صاحب البحر حيث اعترض العبارة الثانية بعين ما ذكرته كما سنعلمه
فلاه الحمد على الآفة * وتواتر نعمائه * على ان القراءة في نفسها عبادة
وكل عبادة لابد فيها من الاخلاص لله تعالى بلا رياء حتى تكون عبادة
يرجى بها الثواب وقد عرفوا الرياء بان يراد بالعبادة غير وجهه تعالى قالقارى
بالاجرة ثوابه ما اراد القراءة لاجله وهو المال قال صلى الله تعالى عليه
وسلم (انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته الى
الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله ومن كانت هجرته الى دنيا يصيها
او امرأة ينكحها فهجرته الى ما هاجر اليه) رواه البخارى وغيره واذا كان
لاثواب له لم تحصل المنفعة المقصودة للمستأجر لانه استأجره لاجل الثواب
فلا تصح الاجارة (فان قلت) اذا لم تجز الاجارة على القراءة المجردة
فليكن المدفوع صلة للقارى اذا كان معينا لاجرة كما صرح به في وصايا
القنارى الظهيرية حيث قال واوصى بأن يدفع الى انسان كذا من
ماله ليقراء على قبره القرآن فهو باطل لكن هذا اذا لم يعين القارى اما
اذا عينه ينبغي ان يجوز على وجه الصلة دون الاجرة انتهى (قلت)
قوله ينبغي ان يجوز يقيد انه بحث لانه من منقول المذهب ولا يخفى
عليك عدم ارادة الصلة في عرفنا والا لجاز للقارى ترك القراءة مع ان
من يوصى له في زماننا لا يوصى الا في مقابلة قراءته وذكره ونسيجه ولو
علم بأن القارى الموصى له لا يفعل ذلك لما وصى ومن جهل باهل
زمانه فهو جاهل * وقد مر في المقدمة في حديث القوس الوعيد الشديد

على قبول الهدية مع انه لم يذكر شرط ولا معناه هناك كما يالك هنا مع
انهم قد بشارطون على ذلك ومع هذا لم يسلم هذا البحث لقائله كما
نقله العلامة الرملى في حاشية البحر في ضمن اعتراضه السابق * ونصه
اقول المفتى به جواز الاخذ استحسانا على تعليم القرآن لاعلى القراءة
المجردة كما صرح به في التارخاية حيث قال لامعنى لهذه الوصية واصله
القارى بفراسته لان هذا بمنزلة الاجرة والاجارة في ذلك باطلة وهى بدعة
ولم يعلمها احد من الخلفاء وقد ذكرنا مسئلة قراءة « ١ » القرآن على
استحسان انتهى يعنى للضرورة ولا ضرورة فى الاستحجار على القراءة
وفى الزيلعى وكثير من الكتب لو لم يفتح لهم باب التعليم بالاجر لذهب
القرآن فافنوا بجواز وراوه حسنا فتنبه انتهى كلام الرملى رحمه الله
تعالى (فهذا) نص صريح بما قلنا * مؤيد لما ادعيته * وقد ذكر نظير
ذلك شيخنا العلامة الشيخ مصطفى الرحقى في حاشيته على شرح
التوير للعلائى راجعا بذلك عليه حيث تابع صاحب البحر فقال ان ما
اجازه المتأخرون انما اجازوه للضرورة ولا ضرورة فى الاستحجار على
التلاوة فلا يجوز (ثم) رأيت نحوه فى وصايا الولوالجيد ونصها ولو زار
قبر صديق او قريب له وهو عند شيا من القرآن فهو حسن اما الوصية
بذلك فلا معنى لها ولا معنى ايضا لصله القارى لان ذلك يشبه استحجاره
على قراءة القرآن وذلك باطل ولم يفعل ذلك احد من الخلفاء اهـ (ثم)
رأيت نحوه ايضا عزوا الى الخليفة البرهانى (ورأيت) ايضا النقل بطلان
هذه الوصية وانما بدعته عن الخلاصة والمحيط السيرخسى والبرازية
(وفى) وصايا خزانة الختارى اوصى قارى يقره القرآن عند قبره بشي
لانسان معلوم او مجهول اوصية باطلة ولو زار قبر صديقه فقرأ عنده
لا يباس به انتهى * فقوله معلوم او مجهول فيه رد ايضا على ما فى الظهير بـ

« ١ » لعله تعليم القرآن كما يدل عليه ما قبله وما بعده فلترجع نسخة اخرى منه

(وفى)

(وفي) مختصر منقح الفتاوى والوصية بالاسراف في الكفن باطله وكذا يدفع شئ قراءة القرآن الخ * وعزا في القصة البطلان الى مؤلفين ثم قال وقبل ان عين احدا يجوز والا فلا فافاد ضمه كما لا يخفى (وفي) وصايا الفتاوى الخيرية للسلامة الشيخ خير الدين الرملي (سئل) في رجل اشترى بنته فرن مقررا على ارض وقف وعلم بما على الارض لجمعة الوقف بطريق الحكم ثم اوصى في مرض موته اذا مات ان يجمع كل يوم فلان وفلان بقرآن سورة يس وتبارك والاخلاص والمعوذتين وبصليان على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى الله وصحبه ويهديان ثواب ذلك الى روحه وعين لهما كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من اجرة القرن واذا مات احدهما يقرر ولده ان كان له اهلية فهل بهذه الوصية يصير القرن وقفا على القارئين ابدا وهل هذه الوصية صحيحة ام لا (اجاب) هذه الوصية باطله ولا يصير القرن وقفا ولورثة الموصي التصرف في بناء القرن يجرى على فرائض الله تعالى قال في وصايا البرازية اوصى لقارىء بقرآن عند قبره بشئ فالوصية باطله وفي التارخانة في الفصل ٢٩ من الوصايا اذا اوصى بأن يدفع الى انسان كذا من ماله ليقرا القرآن على قبره فالوصية باطله لا تجوز وسواء كان القارىء معينا او لا لانه بمنزلة الاجرة ولا يجوز اخذ الاجرة على طاعة الله تعالى وان كانوا استحسنوا جوازها على تعليم القرآن فذلك للضرورة ولا ضرورة الى القول بجوازها على القراءة على قبور الموتى فافهم والله تعالى اعلم انتهى ما في الخبرة ملخصا (فانظر) الى هذه القول كيف صرحت ببطلان هذه الوصية هنا بناء على بطلان الاستبحار على القراءة اذ لا ضرورة فيها بخلاف التعليم لبناء على ان القراءة على القبور مكروهة * ويؤيده عبارات المتن السابقة المصروفة ببطلان الاستبحار على كل الطاعات الا ما فيه ضرورة على قول التأخرين كالتعليم والاذان والامامة * وانت خبير بان هذه القول تضعف لتعليل صاحب البحر للفرع المار * وتقوى

تعليل صاحب الاختيار * اذ لا فرق على القول بكونه القراءة على القبر بين كون الموصي له معينا او لا كما لا يخفى على ذوي الابصار * (ومن) اقوى الدلالة على رده ايضا عبارة الواو الجلية وخرانة الفتاوى فظن فيهما التصريح بطلان هذه الوصية مع التصريح بجواز القراءة عند القبر فكيف يصح جعل بطلان الوصية مبنيا على القول بعدم جواز القراءة على القبر كما زعمه في البحر وانما هو مبنى على بطلان الاستحجار على القراءة الذي لم يستثنه احد من المتأخرين فثبت ان العلة في بطلان الوصية المذكورة ما قاله في الاختيار * وبه ظهر ايضا ضعف ما في الجوهرة من قوله وقال بعضهم يجوز اى الاستحجار على القراءة وهو المخيار * وفيه نظر من وجه اخر حيث عبر بالاستحجار فان الذى فيه النزاع جعله صالحة مع الاتفاق على منع الاستحجار فهو مخالف لما نقلناه عن هذه الكتب المؤيدة بما قدمناه من المتن والشروح التى دونها ارباب الترجيح * والاختيار والتصحيح (فان قلت) يمكن حل ما نقلته عن هذه الكتب على قول المتقدمين المانعين الاستحجار على التعليم وعلى القراءة المجردة بالاولى (قلت) يرد هذا قول التاترخايبه وقد ذكرنا مسئلة قراءة القرآن * على استحسان * فهو صريح بأنه على قول المتأخرين كما لا يخفى على من له ادنى عرفان * على ان نقرر معهم على مذهب

بعد فتواهم بخلافه بعد غاية البعد وربما لا يخطر فى الاذهان * وسأبني لهذا اول الخاتمة مزينة ببيان (وفى) كتاب الشركة من المنظومة الوهابية وفى شركة القراء ليست صحيحة * وفى عمل الدلال ما يتصور وجازت على التعليم فرعا على الذى * تحيره الاشباخ وهو المحرر (وقال) الناظم فى شرحه اقول وهذا ان القرعان بما غفل عنه اكثر الناس وما زال جهال القراء والدلائل يتعاطون ذلك ويفعلونه ولا يشكر عليهم احد من العلماء بل لو انكر عليهم احد ربما انكر عليه مع ما يفعلونه جهال هؤلاء القراء من التعطيل والتغيير الذى لا يجوز سماعه (ولا)

ولا تحل المعاونة عليه الى اخر ما قال وقد نقل قبله الفرعین عن الفقيه ونصها ولا تجوز شركة الدلائن في عملهم * ثم روى وقال ولا شركة القراء في القراءة بالزمرة في المجالس والتعازي لانها غير مستحقة عليهم انتهى وفي القاموس الزمرة بالضم الفوج والجماعة في تفرقة جمعه زمر انتهى وما ذكره من التعليل يفيد ان عدم الجواز ليس من جهة الشركة والالما جازت على التعليم ايضا بل من جهة عدم صحة الاجارة فلم تكن القراءة مستحقة عليهم فلم تجز الشركة ولا سيما مع ما يفعله من المنكرات مما مر * ففيه الفرق بين القراءة والتعليم ايضا زيادة على ما قدمناه وعلى ما سترناه (فان قلت) اهل هذا العصر قد اطبقوا على الابصاء بذلك والابصاء بالتهاليل والختعات وظهر في هذه السنة الابصاء بدراهم تدفع لقراءة الصمدية وهي عبارة عن قراءة سورة الاخلاص مائة الف مرة فمقتضى ما نقلناه عن هذه المعتبرات بطلان ذلك كله وهدم النفع به في مذهبك بل وفي مذهب غيرك فالك ذكرت ان مذهب الامام احمد كذهب ابى حنيفة وابحياه وان مذهب الامام مالك والمشهور من مذهب الشافعي عدم وصول العبادات الدينية المحضة كالصلاة والتلاوة والاذكار بل يقولان بوصول غيرها كالصدقة والحج وذكرت ايضا ان الناس اليوم لا يدفعون المال الا في مقابلة ذلك العمل وعلى ظن وصول ثوابه اليهم لاعلى انه تبرع وصلة لذلك العامل سواء عمل او لم يعمل وقد صرح ائمتنا وقبرهم بان القارئ للدنيا لا ثواب له والاخذ والمعطى آثم * وقال الخطيب الشربيني وقد اختار الغزالي فيما اذا شرك في العبادة غيرها من امر هنيئى اعتبار الباعث على العمل فان كان القصد الدينى هو الغلب لم يكن فيه اجر وان كان القصد الدينى اغلب فله بقدره وان تساوى تساقطا واختار ابن عبد السلام انه لا اجر فيه مطلقا انتهى وكلام الغزالي هو الظاهر انتهى (وهذا) اذا شرك فكيف اذا اخلص الامر

الديوى كن اتخذ القرآن والذكر دكانه يتعيش منها واولا الدراهم
التي تدفع له بمقابلة ذلك لم يتعب نفسه في ذلك ولم يسهر له جفنا ولزك
ذلك بالكلية واتخذ له حرفة غيرة يتعيش منها فاذا لا اجر له سوى
مانواه كما نطق به الحديث الصحيح كما قدمناه واذا كان لا ثواب
له في قراءته وذكره فالى شئ يهديه الى روح الذين لم يدفعوا له هذا
المال الا في مقابلة ثواب هذه القراءة والذكر ولو علموا انه لا ثواب
له ولا لهم لم يدفعوا له فلسا واحدا واذا لم تحصل لهم تلك المنفعة
او بطلت الاجارة والوصية فباى وجه تحصل القربة وبأخذ المدفوع
اليه ذلك في مذهب من المذاهب (مع) ان اهل عصرنا يعدون ذلك
من اعظم القرب * ويقدمونه على ما قد وجب * فكثير منهم لم يخرج
عن زكاة ماله من دينار ولا درهم * ولم يحج مع القدرة الى بيت الله
الحرم * مع ما في ذمته من كفارات * واضاح وندورات * وما عليه
من مظالم العباد والتبعات * وتراه يهتم بهذه الوصايا المذكورة * ولا
يلقى بالا الى هذه المهمات المزبورة * ولا يوصى بدرهم لمحاوئق قرابته
ولا لفقراء جيرانه واهل محله * مع ان الصدقة على غيرهم مع
وجودهم غير محموده * بل صرح صحاح الاحاديث بانها
مردودة * ولا يوصى بعق رقبة تعق بها رقبة من النار * او ببناء
مسجد او سبيل او عمارة طريق او رفع منار * او باسعاد فقير * او فك
اسير * او تجهيز غاز او شراء مصحف او تخليص غارم * او نحو ذلك مما
اجمعوا على طلبه ووصول ثوابه الدائم (قلت) لا يستهجن ذلك على هذا
الزمن * الذى هو زمن الفتن والنحن * وظهور الفسوق والخيانة * وقلة
الامانة والديانة * فقد صار فيه المعروف منكرا والمنكر معروفا * وقل ان
ترى احدا الا وقلبه عن قبول الحق مصروفا * نسأل الله تعالى فيه
الثبات على الدين * والعصمة عن الزيف حتى يأتينا اليقين * فان ما ذكرته
قابل في جانب قبائحهم * وفظيخ فضائحهم * ولعل سبب هذه القضية
(وعوم)

وعوم هذه البلية * كون معظم ما لنا اوكله * مجموعا من غير طريق حله (وفي) هذه الوصايا زيادة على ما ذكرته من الشناعات * اعتقاد المنكر من اعظم القربات * وكثيرا ما يكون الحماة عليها بغض الورثة والاقارب * مع ما يترتب عليها من المثالب * من اخذ اموال البنائى القاصرين * وفقراء الورثة المحتاجين * فان هذه الوصية حيث كانت باطللة * ونحوها من زينة الصحة طائلة * يكون مرجعها الى التركة وحقوق الورثة فيها مشتركة * ومع ما يترتب عليها كثيرا من الجلوس فى بيوت الايتام * واستعمال اوعيتهم وفرشهم والاكل والشرب الحرام * مع قطع النظر عما يكون كثيرا فى حالة الذكر المطلوب فيه جمع الفكر * مما يعمونه بالسمع والكوشة والحريه ونحو ذلك مما براعون فيه الاعمال الموبقة * المشغل على التحسين والتعطيل والرقص والاضطراب * والافتقار بحسن الرد والافنا المحرم المبهج لشهوات الشسباب * فان ذلك قد نص ائمتنا القات * على انه من المحرمات * وكتبنا « ١ » مشحونة بذلك * فليراجعها مر يد التيقن بما هنالك * فقد اقاموا الطامة الكبرى على فاعليها * وصرحوا بكفر مستحلها (ولا كلام) لنا مع الصديق من ساداتنا الصوفية * المبرئين عن كل خصلة رديه (فقد) سئل امام الطائفتين سيدنا الجنييد « ٢ » ان اقواما

« ١ » وعن ذكر بعض ذلك الامام جاز الله الرخصى فى الكشف فى تفسير قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني منه

« ٢ » وبمثل ما ذكره الامام الجنييد اجاب العلامة التحرير ابن كمال باشا لما استفتى عن ذلك حيث قال * شعر *
ما فى التواجد ان حققت من حرج * ولا التمايل ان اخلصت من بأس
فقتت تسعى على رجل وحق لمن * دعاه مولا ان يسعى على الرأس
الرخصة فيما ذكر من الاوضاع * عند الذكر والسمع * للعارفين
النصارفين اوقانهم الى احسن الاعمال * السالكين المالكين لضبط انفسهم ؟

يتواجدون ويتقابلون * فقال دعوهم مع الله تعالى بفرحون * فانهم قوم
قطعت الطريق اكبادهم * ومزق النصب قوادهم * وضاقوا ذرعا
فلا حرج عليهم * اذا تنفسوا مداواة لحالهم * ولو ذقت مذاقهم عذرتهم
في صياحهم * وشق ثيابهم * اه وابضا فان سماعهم يتج المعارف
الالهية * والمخالفات الربانية * ولا يكون الا بوصف الذات العلية
والمواظ على الحكمة * والمدائح النبوية * بخلاف سماع غيرهم فانه يظهر
منهم الشهوات الخفية * والافعال الغير المرضية * فها هو الامن الاغراض
النفسية * والزفات الشيطانية * ولا كلام لنا ايضا مع من
اقتدى بهم * وذاق من مشربهم * ووجد من نفسه الشوق
والهيام * في ذات الملك العالم * بل كلامنا مع هؤلاء العوام * الفسقة
اللاثام * الذين اتخذوا بحال الذكر شبكة لصيد الدنيا الدنية * وقضاء
اشهواتهم الشهوية الرديئة * من كلامهم واجتماعهم مع الردان
والتلذذ بالغنا وتزييله على اوصافهم الحسان * وغير ذلك مما هو
مشاهد * واسننا نقصد منهم تعيين احد * فالله مطلع على احوالهم

٢ عن قبائح الاحوال * فهم لا يستمعون الا من الاله * ولا يشاقون الا له
ان ذكره ناحوا * وان شكره باحوا * وان وجدوه صاحوا * وان شهدوه
استراحوا * وان سرحوا في حضرات قربه ساجوا * اذا غلب عليهم الوجد بطلباته
وشربوا من موارد ارادته * ففهم من طرقة طوارق الهيبة فخر
وذاب * ومنهم من برقت له بوارق اللطف فتحرك وطاب * ومنهم من
دلع عليهم الحب * من مطالع القرب * فسكرو غاب * هذا ما عن لي
في الجواب * والله اعلم بالصواب * شعر *

ومن يك وجهه وجدا صيحها * فلم يخرج الى قول المغنى
له من ذاته طرب قديم * وسكر دائم من غير دن
اه جوابه بعباراته السنية وقد اخذ اكثر ما ذكره من نثر ونظم من
القنوط المكية كذا في نور العين في اصلاح جامع الفصولين منه
(ويجاز بهم)

ويجازيهم على افعالهم * وربما احضروا في بعض الاوقات * ما جمع على تحريمه من الآلات * وكثيرا ما بدلس بعض فسقة القرا * فيسقط من بعض الاجزاء شيئا سيرا * وربما سرقوا الخبز والطعام * زيادة على ما ينالونه من الحطام الحرام * ثم يهبون ما تحصل منهم في تلك الاوقات الى روح من كان سببا في اجتماعهم على تلك المنكرات * والجزاء من جنس العمل * فانظر ما قبح هذا الخلل * ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم * وطالما قامت حرمة هذه الوصايا في فكري * وجالت في صدرى وسرى * ولم اقدر على اظهارها * واطفاء نارها * افقد المساعد * وقصر الساعد * ولان حب الشيء يعمى وبصم * وربما حل على الطعن والتستم والذم * فكنت اقدم رجلا واؤخر اخرى واسأل الله تعالى التوفيق للوجه الاخرى * حتى رزقنى الله تعالى فرصة من الزمان * لتحرير هذه الرسالة بالدليل القاطع والبرهان * وقرىبا من تحريرها * وتبينها وتبجيرها * طاعت مع بعض الاخوان كتاب الطريقة المحمدية * والسيرة الاحدية * للامام الفقيه * العابد الورع النبيه * الشيخ محمد البركوى نفعنا الله تعالى به فرايته ذكر في اخر كتابه ما كشف عن الغم * وحرك مني النهمة * حيث قال ما نصه الفصل الثالث في بعض امور متدعة باطلة اكب الناس عليها على ظن انها قرب مقصودة وهذه كثيرة فلذا ذكر اعظمها منها وقف الاوقاف سيما النقود لتلاوة القرآن ولان بصلى نوافل او لان يسبح او لان يهل او بصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويعطى ثوابها روح الواقف او لروح من اراده * ومنها الوصية من الميت بالتخاذ الطعام والضيافة يوم موته او بعده وباعطاء ذراهم معدودة لمن يتلو القرآن لروحه او يهل او يسبح له او بان يبني عند قبره رجالا اربعين ليلة او اكثر او قل وبأن يبني على قبره بناء وكل هذه بدع منكرات والوقف والوصية باطلان والمأخوذ منهما حرام لاأخذ وهو عاص بالتلاوة للقرآن والذكر لاجل حطام

الدنيا * وقد بينا ذلك في رسالتنا * السيف الصارم وانقاذ
 المهالكين وابقاظ النائمين * وجلاء القلوب فعملك بها وطالعها حتى
 تعلم حقيقة مقالنا انتهى بحروفه * وقد كرر هذه المسئلة في مواضع
 من هذا الكتاب منها ما ذكره في البحث الثالث من مباحث الزيادة حيث
 قال ولكن يعطى له دراهم مائة مائة واقف او غيره ايقراً جزءاً من كلام
 الله تعالى كل يوم او يصلى كذا ركعة او يسبح او يهلل او يكبر او يصلى
 على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويعطى ثوابه للمعطي اولاً ولاحقاً
 فيعمل ذلك المسكين تلك العبادات طمعا الممال ليجعله عسدة له وقوة
 للعبادة وبطن انه حلال وان ثوابه يصل الى الامر وانه في طاعة
 انتهى * فقد صرح جراه الله تعالى خيراً فيما افاده * بعين ما فهمته وزيادة
 فله تعالى الحمد * جدا لا يحصى العدد * وفي هذا القرب ايضا اطاعت
 على رسالة من رسالته الاربع التي ذكرها وهي المائة ابقاظ
 النائمين * فقال في اولها ان الاقدام والشروع لعبادة بنية محضة
 ليست بوسيلة مثل الصلاة والصوم وقراءة القرآن والتهليل والتسبيح
 والتكبير والنصايف بنية اخذ المال واعطاء ثوابها لمن يريد المعطي
 السدى انما يعطى لاجل وصول ثواب تلك العبادة اليه لا يجوز في
 مذهب من المذاهب الاسلاميه * ولا في دين من الاديان المملووية
 ولا يحصل منها ثواب اصلاً سواء كان اخذ المال ووصول الثواب
 تمام مقصود بهما واعظمه الى ان قال وادلة هذا المطلب عقلاً وقلاً
 اكثر من ان تحصى واطهر من ان تخفى حتى اني في بعض الازمان
 تأملت قليلاً فوجدت في سورة الفاتحة بضعة عشر دليلاً فينبته في بعض
 المجالس انتهى * لكنه سلك في هذه الرسالة مسلكاً يخفى على بعض
 الناس فلذا احتجت الى تصنيف هذه الرسالة * وترصيف هذه المجالس
 مستنداً الى الكتب الصحيحة * والعبارات الصريحة * كيلا يتي المنكر
 ملام * ولا اطاعن كلام (وفي) كتاب التبيان * في اداب حملة القرآن
 (الامام)

للإمام محي الدين النجاشي نفعنا الله تعالى به فصل ومن أهم ما يؤمر به أن يحذر كل الحذر من اتخاذ القرآن معبسة بكتسب بها فقد جاء عن عبد الرحمن بن شبل رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (اقرؤا القرآن ولا تاكلوا به ولا تحرقوا عنه ولا تغلوا فيه) وعن جابر رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال (اقرؤا القرآن قبل ان يأتي قوم يقيمونه اقامة الفتح يتجولونه ولا يتأجلونه) وروى ابو داود بمعناه من رواية سهل بن سعد معناه يتجولون اجره اما بال واما بسمعة ونحوهما * ثم قال واما اخذ الاجرة على تعليم القرآن فقد اختلف العلماء فيه * ثم ذكر الادلة من الجاهلين * ولا يخفى انه كالصريح في التفرقة بين القراءة والتعليم فهو ايضا مؤيد لما قدمناه * واسسنا عليه ما ادعينا (ورايت) متوقفا عن شرح الهداية للعيني معزوا الى الواقعات يمنع القارى للدنيا والاختار والمطى اثنان انتهى * ورايت في حاشية المنتهى للعلامة الشيخ محمد الخلوئي الحنبلى نقلا عن خاتمة المجتهدين شيخ الاسلام تقي الدين مازنه ولا يصح الاستنجار على القراءة واهدائها الى الميت لانه لم ينقل عن احد من الأئمة الاذن في ذلك وقد قال العلماء ان القارئ اذا قرأ لاجل المال فلا ثواب له فاقى شئ يهديه الى الميت وانما يصل الى الميت العمل الصالح والاستنجار على مجرد التلاوة لم يقل به احد من الأئمة وانما تنازعوا في الاستنجار على التعليم انتهى بحروقه ورايت في كتاب الروح للإمام الحافظ ابن قيم الجوزية افضل ما يهدى الى الميت العتيق والصدقة والاستغفار والدعاء له والحج عنه واما قراءة القرآن واهدائه له تطوعا بغير اجرة فهذا يصل اليه كما يصل ثواب الصوم والحج (فان قلت) اذا تقول فيما نقله بعض المتأخرين من اجارات الخاوي الزاهدى ان المستأجر للخدم ليس له ان يأخذ الاجر اقل من خمسة واربعين درهما شرعا هذا اذا لم يسم شيئا من الاجر

كما ذكره في الاصل في رجل قال للقارىء اختمنى القرآن ولم يسم شيئا من الاجر وختمه ابس له ان يأخذ اقل من خمسة واربعين درهما شرعا اما اذا سمى اجرا لم يكن يأثم المستأجر ان عقد على اقل من خمسة واربعين لمخالفة النص الا ان يجب الاجر للمستأجر ما فوق المسمى الى خمسة واربعين بعد العقد عليه او بشرط ان يكون ثواب ما فوقه لنفسه فلا يأثم وعلى هذا لو قال القارىء اقرأ ختما بقدر ما قدرت من الاجر حين امره المستأجر بالختم باقل من خمسة واربعين فقرأ من القرآن ذلك المقدار من الثلث او الربع او النصف او نحوها فلا يأثم وهذا مما يجب حفظه لابتلاء العوام والخواص بذلك انتهى (قلت) لا يحتاج الى الجواب بعد ما سمعناك من كلام ائمتنا متونا وشسروحا وفتاوى من ان الجائز اخذ الاجرة على التعليم بعد تصريحهم بعدم جوازه على سائر الطاعات وسمعت التصريح بعدم جوازه على خصوص التلاوة في كلام الرملى والتاترخاينى والوالايجيه والمحيط البرهاني وغيرها فهو مخالف لاصل المذهب ولما افق به المتأخرون ومخالف للقواعد ايضا فانه حيث لم يسم اجرة تكون الاجارة فاسدة والواجب فيها اجر المثل ان ثبت ان الاستئجار على ذلك صحيح بشروطه والا فلا يجب شيء اصلا واجر المثل لا يكون مقدرا بعدد مخصوص في كل وقت ومكان وان النص على ذلك مع ما تقدم من احاديث الوعيد الشديد على الآخذ * على ان هذا ان ثبت نقله عن الزاهدى نقول قد صرح ابن وهبان في كتاب الشرب والاشربة ونقله عن العلامة ابن السكيت وغيره بانه لا عمل ولا النفقات الى كل ما قاله الزاهدى مخالفا للقواعد ما لم يعضده نقل من غيره (فان قلت) ما نقلته عن العلامة البركوى من بطلان الوقف ايضا على القراءة ونحوها مشكك فانا نرى عامة المساجد والمدارس القديمة يعمل بانؤها شيئا من ربيع وقفهم لقراءة الاجزاء ونحوها وما سمعنا احدا

قال بحرمة ذلك و بطلانه (قلت) اشار البركوى الى جوابه فى رسالته بأن الجائر ان يقف الرجل على من يشتغل بقراءة القرآن حسبة كمن يقف على الارامل واليتامى والفقراء من الفقهاء والمعلمين والمتعلمين والصالحين فهذه الاوقاف جائزة لان ذكر هذه الاشياء تعيين لمصرف خلة الوقف لامر فيها بشئ لنفسه فليكون صلة تعطى لمن اتصف بتلك الصفات ولا كلام فيها بل الكلام فى عكس هذا اعنى من يقف ويأمر بالقراءة واعطاء الثواب ويقرأ هو لاجل المال فلا يتصور فيه معنى الصلة * ولذا قال فى المحيط البرهاني ولا معنى لصلة القارئ بقراءته وفى لفظ التعمين وفى المصرف اشعار بما قلنا انتهى * وهكذا قال سيدى العارف الشيخ عبد الغنى الناباسى فى شرحه على الطريقة المحمدية حيث قال فى بحث الرياء واما الاوقاف الآن والصدقات الجارية على قراءة الاجزئة القرآنية واجزاء صحيح البخارى ومسلم ومعلومات المؤذنين والمدرسين فى الجوامع والمدارس ونحوها فهى موقوفة على كل من يفعل هذه العبادات فى هذه المواضع المخصوصة لا يشترط ان يكون ثوابها للواقف والمتصدق بذلك بل للواقف والمتصدق فى ثواب الصدقة بذلك على القائمين بهذه العبادات وثواب اعمالهم على ذلك كله لهم لا للواقف والمتصدق واما هذه الوظائف اعانة لهم على طاعة الله تعالى فقط فليست من هذا القبيل الذى اشار اليه المص الا اذا شترط الواقف او المتصدق ان ثواب هذه العبادات يكون له فى مقابلة ما عينه من المال فهو امر باطل حينئذ وفعله حرام بهذه النية انتهى (فقد) وافق ما ذكره المصنف قدس الله تعالى اسرارهما مع ان سيدى الاستاذ لم ير شيئاً من رسائله كما ذكره فى شرحه (ونقل) العلامة ابن الشحنة عن التعليقة فى المسائل الدقيقة لابن الصائغ ما يأخذه الفقهاء من المدارس ليس باجرة لعدم شروط الاجارة ولا صدقة لان الغنى يأخذها بل اعانة لهم على حبس انفسهم للاشتغال انتهى * اى ليس باجرة ولا صدقة من كل وجه

بل من بعض الوجوه * فقد ذكر العلامة الطرسوسى فى انفع الوسائل ان ما يأخذ صاحب الوظيفة فيه شوب الأجرة والصفة والصدقة فاعتبرنا شائبة الأجرة فى اعتبار زمن المباشرة وما يقابله من المعلوم واعتبرنا شائبة الصلة بالنظر الى المدرس اذا قبض معلومه ومات او عزل فى انه لا يسترد منه حصة ما بقى من السنة * واعلمنا شائبة الصدقة فى تصحيح اصل الوقف فان الوقف لا يصح على الاغنياء ابتداء لانه لا بد فيه من ابتداء قرينة ولا يكون الا بملاحظة جانب العسفة * وقال قبله ان المأخوذ فى معنى الأجرة والا لما جاز للفنى الخ (وفى) فتاوى العلامة قاسم بن قطلوبغا اجعت الامة على ان من شروط الواقفين ما هو صحيح معتبر يعمل به ومنها ما ليس كذلك * قال فى كتاب الوقف لآبى عبد الله الدمشقى عن شيخه شيخ الاسلام قول الفقهاء نصوص الواقف كنص الشارع يعنى فى الفهم والدلالة لا فى وجوب العمل مع ان التحقيق ان لفظه ولفظ الموصى والمالك والتأذير وكل عاقد يحمل على عادته فى خطابه ولفظه التى يتكلم بها وافقت لغة العرب ولغة الشارع اولا ولا خلاف ان من وقف على صلاة او صيام او قراءة او جهاد غير شرعى ونحوه لم يصح والله تعالى اعلم انتهى وقد نقل هذه العبارة ايضا صاحب البحر وغيره فى كتاب الوقف والله تعالى الموفق (فان قلت) قد جوز اعتبار شائبة الأجرة فى معلوم المدرس فيناقى ما صرحوا به من التعليل لبطلان الوصية للقارئ بانها تشبه الأجرة (قلت) لا منافاة فان المدرس معلم بخلاف القارئ المطلوب منه القراءة المجردة فكون معلوم المدرس فيه شائبة الأجرة على التعليم لا محذور فيه فان الاستحجار على التعليم مما استثناء التأخرون للضرورة كما قدمناه اما القراءة المجردة فلي النعم * ولما وصلت فى تبليص هذه الرسالة الى هذا المحل راجعت كتاب نبيين المنحارم فرأيت ذكر فى الأجرة على القراءة نحو ما ذكرته * وقرر بعضا مما قررته * وذكر مما يناسب ما نحن بصدده (ماصورته)

ماصورته * واعلم ان الذي يأخذ هذه العلوم والفقهاء والعلمون والائمة
والؤذنون من غلات الاوقاف انما يأخذونه صلة وصدقة وبرا ومجازاة
على الاحسان لاجرة وجمالة فمن ظن غير ذلك فقد ظن بهم ظن
السوء ومن شك في شيء مما ذكرنا فليظفر في بصائر الاوقاف المتقدمة
وسجلاتهم ان الذي يكتب فيها هذا ماوقف وحيس وسبل ونصدق
وحرر وابدنم يؤكدون ذلك اشد تأكيد فيكون في اخره صدقة جارية
محرومة محرمة مؤبدة يعطى الامام من ذلك كذا والمؤذن كذا والمدرس كذا
وهلم جرا ويكتبون بعد ذلك ابتغاء لمرضات الله تعالى وطلباً للثواب
ولا يوجد في بصائر الاوقاف ذكر الاجارة والا اجمالة انتهى لمخلصنا
ولندكر بعض مآثره في ذلك الكتاب * وان لم يكن في محله او استلزم
نوع اسباب * لان معنى كلامنا على التوضيح * والتأيد بكثرة النقول
وزيادة التصريح * فقال بعد كلام فقد علمت ان يجوز الاجارة للضرورة
وبالضرورة فيه لا يجوز الاجارة اصلاً كالصلاة والصوم وقراءة القرآن
والاصل فيها ان وجوب الاخلاص في كل العبادات مشروط في كونه لله
تعالى فحرم ارادة الدنيا بعمل الاخرة فلا تكون العبادة بالاجرة خالصة
لله تعالى بل هي ملحقة بالرياء بلا شبهة والرياء حرام بالدلالة القطعية * ثم
حرر ان قول المتأخرين يجوز اخذ الاجرة على الامامة والاذان وتعليم
القرآن انما ارادوا به الاخذ على طريق الصلة والقربة بسبب انصاف
المعطي بعمل من عمل البر وكذا ارزاق القضاة او يكون مرادهم بالاجرة
ما يؤخذ في مقابلته اتعاب النفس في الامامة والتأذين في حضور موضع
معين وقبائه به وقتاً معيناً فانه ليس بواجب عليه وليس من نفس العبادة وكذا
اتعاب نفسه في تلقين سورة شخصاً معيناً ليس بواجب عليه الا ان
لا يوجد غيره فجوز الاجارة فيها ليس من حيث انها عبادة بل من
حيث انها وسيلة لها * فان عمل الآخرة نوعان * الاول ما يكون قربة
مقصودة باذات كالصلاة والصوم والتلاوة والتسبيح والحمج ونحوها

فلا يجوز اخذ الاجرة عليه لانه ماشـرع الا بوصف العبادة والخواص
 لله تعالى وارادة الدنيا به قلب الموضوع * والثاني ما يكون وسيلة وآلة
 للنوع الاول كالتعليم والامامة ونحوهما ولا خلاف انه اذا وجد النية
 فيه لله تعالى يكون قربة يناب عليها ولا لا ولكن يبقى كونه وسيلة وآلة
 والمنفدمون لم يجوزوا اخذ الاجرة على النوعين لان وضعهما للنفع الآخرة
 والمتأخرون الحقوا الثاني بعمل الدنيا في جواز اخذ الاجرة للضرورة من
 حيث كونها وسيلة * فاذا فهمت ذلك علمت انه ليس في مذهب الحنفي
 وغيره جواز اخذ الاجرة على العبادة المقصودة بالذات وانما هي على
 الوسائل من حيث كونها وسيلة * والحاصل ان اخذ الاجرة على
 العبادات حرام وما يأخذه الفقهاء ونحوهم اما صـلة لهم او كفاية لهم
 عن الاشتغال بالكسب واما اجرة على اتعاب النفس فيما دون العبادات
 انتهى ملخصا * ثم ذكر مسألة الاستنجار على الحج وقال ان كتب الحنفية
 مشحونة بعدم الجواز بكلمة ظاهر الرواية كما هو المفهوم من كلام الكرماني
 وشرح الكافي وآداب المفتين والكفاية وخرانة الاكل والحفة والمجمع
 والمحيط وشرح الطحاوي وغيرها ثم ذكر كلام الحنفية وقبح القدير
 الذي قدمناه عن رسالة الشـربلاي * ثم ذكر ما قدمناه عن الجوهرة
 ونصه واختلفوا في الاستنجار على قراءة القرآن مدة معلومة قال
 بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز وهو المختار * وعبارة الزاهدي
 في الفقيه من بنى مدرسة ومقبرة لنفسه فيها ووقف عليها ضيعة وبين
 فيها ان ثلثه ارباعه للفقهاء ورابعه يصرف الى من يقوم بكس
 المقبرة وقبح بابها واغلاقه والى من يقرأ عند القبر وقضى القاضي بـحة
 وقفه وجعل آخرة للفقراء يحل لمن يقرأ عند قبره اخذ هذا المرسوم ولمن
 يكسسه * وقال بعضهم ان كان القارئ معينا يجوز والا فلا انتهى (وقال)
 فهذا يدل على ان الاستنجار على القراءة جائز في الجواب عنه (قلنا)
 في الجواب ان ههنا قاعدة مقررة وهي ان المسائل الفقهاء ان كان
 (مأخذها)

مأخذها معلوما مشهورا من الكتاب والسنة والاجماع فلا نزاع فيها
 لاحد والا بان كانت اجتهادية ينظر ان نقلها مجتهد لزم اتباعه بلا
 مطالبة بالدليل والا فان نقلها عن مجتهد واثبت نقله فكذلك والا فان
 كان ينقل من قبل نفسه او من مقلد اخر او اطلق فان بين دليلين شرعا
 فلا كلام والا ينظر فان وافق الاصول والكتب المعتبرة يجوز العمل به
 وينبغي للعالم ان يطلب الدليل عليه وان خالف ما ذكر فلا يلتفت اليه
 فقد صرحوا ان المقلدان افقوا بلا نقل عن المعتبرات فلا ينظر الى
 فتواه * فاذا عرفت هذه القواعد * فاعلم ان الحدادى « ١ » وامثاله
 مقلدون لا بقدرهم على الاستنباط ولا على اخراج الصحيح من الفاسد
 بل هم ناقلون ولم ينقلوا هذه المسئلة عن ائمتنا المجتهدين بل الصرح
 منهم عدم الجواز مع انه يخالف الاصول (قال) فى الاختيار وجمع
 التساوى واخذ شىء للقرآن لا يجوز لانه كالاجرة فاذا نفى الجواز عن
 مشابهة الاجرة فكيف عنها (وفى) الخلاصة اوصى القارىء القرآن عند
 قبره بشىء فالوصية باطلة (وكذا) فى التارخاية عن المحبط (وفيها)
 والصحيح انه لا يجوز وان كان القارىء معينا وهكذا قال ابو نصر وكان
 يقول لامعنى لهذه الوصية واصله القارىء لقراءته لانه بمنزلة الاجرة وهى
 باطلة وبدعة (وقال تاج الشريعة فى شرح الهداية ان القرآن بالاجرة
 لا يستحق الثواب لاليت ولا للقارىء (وقال) العيني فى شرح الهداية
 ويمنع القارىء للدنيا والآخذ والمعطى اثمان (فلم) يكن ما اختاره
 الحدادى هو المختار لان المتقدمين من اصحابنا ذهبوا الى خلافه (وكتاب)
 التقنية مشهور عند العلماء الثقات بضعف الرواية مع قطع النظر عن كون
 مؤلفه الزاهدى معتزليا وكلامه يخالف لاصولنا واوسلم ما قاله الحدادى

« ١ » اقول على ان الحدادى جرم بخلاف ما ذكره حيث قال فى كتاب
 الوصايا واوصى رجلا بشىء ليقرأ على قبره فالوصية باطلة منه

بجعل على ان عرض الموصى ان موضع القرآن تنزل فيه الرجة
 فيحصل من ذلك فائدة الميت ومن حوله فتكون الاجرة بمقابلة ذلك التعب
 لانه سبب لنزول الرجة على القبر واستئناس الميت به ولم توجد هذه
 المعاني اذا قرأ بعيدا عن القبر وقرأ الحى كل يوم في مكان معين خصوصا
 اذا لم يكن المقرى حاضرا ولا يقاس على ما يقرأ عند القبر اذ لا
 فائدة للمعطي في اتعاب نفس القارى بل مراده وصول الثواب اليه
 ولا ثواب في هذا التعب والقراءة كما ذكرناه عن تاج الشريعة (وبالجمله)
 المتنوع بين الثواب وثبة القراءة لاجل المال غير صحيحة بل هو رياء لقصد
 اخذ العوض في الدنيا وقد ذكروا ان من يريد الغزوة لله تعالى ويريد
 الغنيمة لا يكون غزوه خالصا لله تعالى ومن نوى الحج ونوى التجارة لا ثواب
 له ان كانت التجارة غايته او مساوية (والماصل) ان ماشا في زماننا
 من قراءة الاجزاء بالاجرة لا يجوز لان فيه الامر بالقراءة واعطاء الثواب
 الامر والقراءة لاجل المال فاذ لم يكن للقارى ثواب لعدم النية الصحيحة
 فاني يصل الثواب الى المستأجر واولا الاجرة ماقرأ احد لأحد في هذا
 الزمان بل جعلوا القرآن العظيم مكسبا ووسيلة الى جمع الدنيا انا لله
 وانا اليه راجعون انتهى (هذا) ملخص ما رأيت في تبين المحارم (وقوله)
 ولو سلم ما قاله الخلداء الخ لا يخفى انه على سبيل التناول والا فهم وقعوا مسلم
 لمخافته لكلام ائمتنا وتونا وشروحا وفتاوى كما علمته من هنا وبما قدمناه
 من ان الاستنجار على العبادات لا يصح وان التأخيرين استثنوا التعليم
 استحسنانا لاضرورة ولم يقل احد منهم بحجته على التلاوة المجردة
 (وايضا) قاله لا يوصى ولا يدفع المال الا بمقابلة الثواب وعلى ظن
 وصوله اليه كما قدمناه ولا يخطر بباله دفع المال بمقابلة خصوص
 التعب والحضور كما هو ظاهر في عرف اهل زماننا (وايضا) فهذا الحمل
 غير مسلم لانه قدم ان تجوز التأخيرين الاجرة على الوسائل للضرورة
 وقدمنا غير مرة انه لا ضرورة في الدين للاستنجار على القراءة المجردة
 (على)

على ان ما بفعل في زماننا من الختمات والتهاليل لا يكون بخضرة الميت ولا عند قبره بل يكون كثيرا في بيت الايتام (وقد) يجاب عما في القنية بان ذلك تعيين للمصرف كما قدمناه عن شرح الطريفة ولا محذور فيه اذ ليس فيه بيع الثواب والامر باهدائه لروح الواقف كما بفعل في الوصية في زماننا فهو مثل ما لو قال يعطى للعلماء او للفقراء مثلا وانما المحذور الاعطاء بدلا عن ثواب القراءة (والظاهر) ان هذا وجه القول الضعيف بجواز الوصية لمن يقرأ على القبر ووجه القول المعتمد المحفوظ فيه الموصى البدلية عن القراءة وثوابها فيسببه الاجرة وبيع الثواب فلذا صححوا بطلانها كما صرح به في التاترخانية وافاده صاحب القنية تفسد فيما نقلناه عنه اوائل المقصد حيث عبر عن الجواز بقيل المفيد للضعيف وقد اعترض بعض محشي الاشياء حيث اقتصر على عبارة القنية هذه المذكورة في الوقف ظانا انه كالوصية ولم يتنبه لما ذكره في الوصايا من ترجيح بطلانها تبعاً للمجمهور مع وضوح الفرق (وحاصله) ان مقصود الموصي ثواب القراءة بمقابلة المال وهو بيع الثواب فلذا بطلت الوصية ومقصود الواقف التصديق بالمال على القاري اعانته على القراءة ليكون الواقف سببا في ذلك الخير لا ليكون ثواب القراءة لنفسه بمقابلة ماله فلو قصد ذلك بطل كالوصية كما قدمناه (وبه) ظهر وجه صحة الوقف على القاري وبطلان الوصية له لاجل ثواب قرأته وظهر صحة كلام القنية * ثم بعد مدة وقفت على شرح الطريفة للعلامة الشيخ رجب بن عميرة الله فرأيت اجاب عما في القنية بنحو ما ذكرناه حيث قال انه يخالف للكتب المتبعة ولو سلم فالمراد والله تعالى اعلم ان من يقرأ لله تعالى عند قبري من عند نفسه بلا امر احد وتكليفه يدفع اليه شيء معين بطريق الصلة الا يرى انه لم يأمره بالقراءة واعطا الثواب كما هو شائع في زماننا ففرضه ان يسمع القرآن ويستأنس به لانه متصور من الميت كما ذكر في الفتاوى ومن لم يجوزه نظر الى مشابهة الاجرة فالخاط و منع كما نقلناه عن الاختيار اه لمخفا * ثم قال واعلم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سمي الدنيا جيفة ملعونة وهل يابق لانه ان يستبدوا كلام الله تعالى بجيفة ملعونة واي استخفاف يزيد على هذا وبأى

وَجَدَ بِنَظَرِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ انْتَهَى * وَذَكَرَ
هَذَا الشَّارِحُ فِي بَحْثِ الرِّبَاءِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ الْأَكْرَادِ ادَّعَى جَوَازَ ذَلِكَ اسْتِدْلَالًا
بِمَحْدِثٍ لِلدَّبِغِ الْمَارِ وَرَدَ عَلَيْهِ بَأَنَّ ذَلِكَ أَجْرَةٌ عَلَى الرَّقَبَةِ الْمَقْصُودِ بِهَا
التَّدَاوِي دُونَ الثَّوَابِ وَنَحْنُ نَقُولُ بِجَوَازِ ذَلِكَ مَنْ ادَّعَى الْجَوَازَ مُطْلَقًا فَعَلَيْهِ
الْبَيَانُ كَيْفَ وَالْإِدْلَالُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ يَدُلُّ عَلَى مَدْحَانَا
أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى (وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا) وَأَمَّا السُّنَّةُ فَكَقَوْلِهِ عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (اقْرَأُوا الْقُرْآنَ وَلَا تَأْكُلُوا بِهِ) وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَأَنَّ الْأُمَّةَ اتَّفَقُوا
عَلَى أَنَّ لِلثَّوَابِ لِلْعَمَلِ الْإِبَالَةَ وَهِيَ الْحَالَةُ الْبَائِثَةُ عَلَى الْعَمَلِ الْمَعْبُورِ عَنْهَا بِالْقَصْدِ
وَالْعَزْمِ وَلَمْ تَوْجِدْ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ فَلَا ثَوَابَ فَلَا أَجْرَةَ * وَأَمَّا الْقِيَاسُ فَأَنَّ الْقِرَاءَةَ
مِثْلَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ فِي كَوْنِهَا عِبَادَةً بَدَنِيَّةً مُحَضَّةً فَكَيْفَ لَا تَجُوزُ الْأَجْرَةُ
عَلَيْهَا لَا تَجُوزُ عَلَى الْقِرَاءَةِ * وَقَالَ أَيْضًا الْأَجْرَةُ هُنَا بَيْعُ الثَّوَابِ وَبَيْعُ
الْعَدُومِ بَاطِلٌ وَلَوْ سَلِمَ وَجُودُهُ فَلَيْسَ بِمَالٍ وَلَوْ سَلِمَ فَلَيْسَ بِمَقْدُورٍ التَّسْلِيمِ
وَلَوْ سَلِمَ أَنَّمَا لَيْسَتْ بِبَيْعٍ فَهِيَ تَمْلِكُ الْمَنْفَعَةَ بِعَوَضٍ وَالْمَنْفَعَةُ هُنَا هِيَ الثَّوَابُ
لَا الْقِرَاءَةُ حَتَّى لَوْ عَلِمَ الْمُسْتَأْجِرُ عَدَمَ حَصُولِ الثَّوَابِ لَمْ يَعْطِهِ حَبَّةً عَلَى
مَجْرَدِ الْقِرَاءَةِ فَإِذَا لَمْ يَسَلِّمِ الثَّوَابَ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ * وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
مَا يَعْطِيهِ صَلَافًا لِشَرْطِ قِرَاءَةِ الْقَارِئِ يَقْرَأُ حَسْبَ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّ
الْمَعْطَى لَمْ يَعْطِهِ إِلَّا يَقْرَأُ عَلَى مَرَادِهِ حَتَّى يَرَاهُ هَلْ يَدُومُ عَلَى الْقِرَاءَةِ
وَلِأَنَّ الْقَارِئَ لَوْ لَمْ يَعْطِ لَمْ يَقْرَأُ * ثُمَّ قَالَ وَبِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِدْلَالِ
الْمُنْفُوتَةِ عَنِ الْأَجَلِ * ظَهَرَ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْمَحْدُودَةِ الرَّدُودَةِ * فَكَيْفَ
تَكُونُ عِبَادَةٌ وَطَاعَةٌ مَقْبُولَةٌ * عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ) أَيْ مَرْدُودٌ
فَيَكُونُ فَاعِلُهَا مُسْتَحَقًّا لِلْعِقَابِ * وَتَارَكُهَا بِمَحْفُوظٍ مِنَ الْعِقَابِ * فَنُؤَلِّمُ
حَتَّى يَظْهَرَ لَكَ الْخَطَأُ مِنَ الصَّوَابِ * هَذَا خِلَاصَةُ مَا ذَكَرَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى وَجَزَاءُ خَيْرًا وَهُوَ صَرِيحٌ بِجَمِيعِ مَا قَدَّمَاهُ * وَمُوَافِقٌ لِمَا عَنْ
كُتُبِ الْمَذْهَبِ نَقَلْنَاهُ (فَإِنْ قُلْتَ) قَوْلُ الْبَرْكَوِيِّ يَبْطُلَانِ الْوَصْفِيَّةُ
(بِاتِّخَاذِ)

بأخذ الطعام والضيفة يوم موته أو بعده مخالف لما نقل عن أبي جعفر
من أنها تجوز من الثالث (قلت) في المسئلة قولان حكاهما في الخاتبة
والظهيرية وغيرهما ومشي على البطلان في متن التوير وذكر في
جامع الفتاوى انه الأصح ووفق بينهما صاحب التوير في شرحه بان
القول بالبطلان مقيد بان يحضر فيه الناجحات ثم على القول بالجواز
بشرطه انما يحل الأكل لمن يطول مقامهم عنده ولمن يجي من مكان
بعيد دون من سواهم ويستوى فيه الأغنياء والفقراء كما في الخاتبة (قال)
في الظهيرية وتفسير طول المسافة ان لا يبيتوا في منازلهم فان فضل
من الطعام شيء كثير يضمن الوصي والا فلا انتهى (والمراد) ان
لا يمكنهم المبيت في منازلهم لو ارادوا الرجوع في ذلك اليوم لبعدها
(وبؤيد) القول بالبطلان مطلقا ما في آخر الجناز من فتح القدير
للمحقق الكمال ابن السهم حيث قال ويكره اتخاذ الضيفة من الطعام
من اهل الميت لانه شرع في السرور لاقى السرور وهي بدعة مستفحشة
روى الامام احمد وابن ماجه عن جرير بن عبد الله قال كنا نعد
الاجتماع الى اهل الميت وصنعهم الطعام من النجاسة ويستحب لجيران
الميت والاقرباء الا بعد نهيته طعام لهم يشبعهم يومهم وليتهم لقوله صلى
الله تعالى عليه وسلم (اصنعوا لأك جعفر طعاما فقد جاء ما يشغلهم)
حسنه الترمذي وصححه الحاكم ولانه بر ومعرفة وبلغ عليهم في الأكل
لان الحزن يمنعهم من ذلك فبضعفون انتهى ﴿ الخاتمة ﴾ لدفع ما ينهون
مبطلا للجمع ما تقدم (ان قلت) انك قد اثبت بالعجب * وارشدت الى
الصواب * ولكن بقيت لنا شبهة وهي ان ما قلناه عن كتب المذهب
يحتمل ان يكون مفرعا على مذهب المتقدمين فليس فيه دلالة على
بطلان الاستنجار على التلاوة ونحوها ولا على بطلان الوصية اذ لك
بل كل منهما صحيح على مذهب المتأخرين (قلت) قد ذكرنا سابقا
ما يدفع ذلك الاشكال * على وجه الاجال * ولكن لا بأس بزيادة البيان

لنصف يقبل الحق ولا ينكر العيان (فنقول) ارجع الى ما سردناه لك من عبارات المتون التي هي عدة المذهب فانظر كيف صرحوا فيها اولا بقولهم ولا يصح الاستنجار على الطاعات كاللحج والاذان والامامة والتعليم ونحوها ثم ذكروا مذهب المتأخرين بقولهم والفتوى اليوم على جوازه لتعليم القرآن واقتصر عليه جل المتون المحررة كالمهتدية والكنتز والمواهب وبعض المتون الحقوا بتعليم القرآن تعليم الفقه والاذان والاقامة وعلى الشرح ذلك بالضرورة وحاجة المسلمين لعدم من يقوم بذلك تبرعا في زماننا لا تقطاع ما كان لهم في زمان المتقدمين وصرحوا بأن المتأخرين اختاروا ذلك استحسانا فقد ابقوا ما عدا المستثنى مما ليس فيه ضرورة داخلا تحت المنع الذي هو اصل المذهب (فهل) يصح لما قل فضلا عن فاضل ان يقول انا اختلف اصل المذهب بالكلية واقول انه يصح الاستنجار على كل طائفة كالتلاوة والتسبيح والتهليل والحج والجهاد والصوم والصلاة والاعتكاف ونحو ذلك بعد اطلاعه على ما استثناه ائمة مذهبه من اشيء محصورة اختلفوا فيما بينهم في بعضها وقيدوها وعللوا بما لم يوجد في غيرها بل نصوا على عدم جواز غيرها كما قدمناه من عباراتهم ومنها عبارة الذخيرة البرهانية المقدمة في الفصل الثاني حيث صرح فيها اولا بما افتى به المتأخرون من جوازه على التعليم معللا بالضرورة واعقبه بالتصريح بعدم جوازه على الاذان والاقامة والحج والغزو وسائر الطاعات (فهل) يحل لمسلم مقلد لابي حنيفة ان يقول برأيه بخلاف ذلك او يعتقد ان الجواز مطلقا على سائر الطاعات هو مذهب المتأخرين (وارجع) الى ما قدمناه عن رسالة الشرنبلالي في الاستنجار على الحج من انه باطل باتفاق اثبتا وما نقله من رد المحقق ابن الهمام على ما يوهمه ظاهر عبارة قاضي خان من جواز الاستنجار على الحج (فهل) يظن احد بان الهمام انه لم يفهم عبارات المتون وغيرها ولم يعرف ان مذهب المتأخرين الجواز (مطلقا)

مطلقا حتى يجاسر على الاعتراض على قاضى خان اما كان له مندوحة من الاعتراض عليه بعمل كلامه على مذهب المتأخرين الذين نقل مذهبهم قاضى خان في كتبه ورضى به وابن الهمام هو الهمام ابن الهمام * وناهيك به من امام * وما اظن ان من يزعم فيه عدم فهمه لمذهبه انه يفهم بعض كلامه (كيف) وقد صرحوا قاطبة بأن ما يأخذ المأمور بالحج انما يأخذه بطريق الكفاية لا العوض عن تعبه * وبنوا عليه انه يجب عليه رد الزائد من النفقة * وانه يشترط انفاقه بقدر مال الأمر * وانه يتصرف فيه على ملك الأمر حيا كان الأمر او ميتا معينا كان القدر اولا * وان للوارث ان يسترد المال من المأمور مالم يحرم * وغير ذلك من الاحكام التي ذكروها في الحج عن الغير (ولو) صح الاستئجار على الحج لانكسبت هذه الاحكام وكان ما يأخذ المأمور انما يأخذه بطريق العوض لا الكفاية ولم يجب عليه رد الزائد ولم يشترط انفاقه بنفسه وكان يتصرف فيه على ملكه مطلقا لا على ملك الأمر ولم يكن للوارث استرداده مطلقا لان بدل الاجارة عليك بالقبض (فانظر) ايها النصف الطالب الحق هل سمعت احدا من المتقدمين او المتأخرين صرح بخلاف هذه الاحكام وبأن الأمر فيها اليوم على عكس ماذكروه حتى يكون شبهة اظنك ان المتأخرين لم يقصدوا الحصر فيما استثنوه وانهم جوزوا الاستئجار على سائر الطاعات وان لم منه تغطية الشرح وغيرهم بالتعليل بالضرورة اذ ليست الضرورة داعية الى جوازه على سائر الطاعات فيكون تعليلهم في غير محله (وحيث) لم يصرح احد بخلاف ما نقلناه عنهم هل يجاسر احد منا على مخالفتهم ورد نصوصهم برأيه بل لو قال ذلك وخالفهم رد عليه صغار الطلبة وقالوا له لا تقل انفق بالمعقل بل لا بد من احضار النقل فان قال لهم نقلي ان الحج طاعة وقد قال المتأخرون يجوز الاستئجار على كل الطاعات لغالوا له احضر النقل عن احد من يعتد به من اهل المذهب انه قال على

كل الطاعات حتى نستخرج ونستأجر من يصوم عنا رمضان ويصلي
عنا وإذا سئلنا يوم القيمة عن ذلك نقول بارئنا عبدك هذا نفل لنا
عن المجتهدين الذين امرتنا بتابعهم هذه العبارة التي هي نص في جواز
الاستئجار على الصوم والصلاة كما هي نص على جوازه على الحج بل
هي نص على هدم التكاليف الشرعية والخروج عن قواعد الملة المحمدية
(فهل) يقبل ذلك العذر من مسلم جاهل * فضلا عن عالم عاقل
(فعلم) ان امتثال يستثنوا من الطاعات الا ما نصوا عليه من التعليم
والاذان والامامة مما فيه ضرورة داعية وهي حفظ الدين واقامة
شعائره للوحدين مع ان من يحجز عن الحج مضطر الى ايجاج غيره عنه
ولا يكاد يجد احدا متبرعا بالحج عنه لكن لما كانت هذه الضرورة ليست
كالضرورة الى التعليم ونحوه لم يجوزوا الاستئجار عليه على ان ضرورة
هذا العاجز مندفع بانابة غيره منابه في الحج عنه والاتفاق عليه في سفره
من مال الامر فلذا اتفقوا على عدم جواز الاستئجار عليه واتفقوا على
الاحكام التي فرضوها في الحج عن الغير كما قدمناه انفا (وارجع) الى
ما قدمناه اول المقصد عن الكثرة وشرحه للزيلعي ومثله في سائر كتب
المذهب متونا وشروحا وفتاوى من ان النياحة تجرى في العبادة للمالبة
عند العجز والقدرة كالزكاة والعنصر والكفارة ولم تجر في البدنية بحال
كالصلاة والصيام والاعتكاف والتلاوة والاذكار وفي المركب منها
كالحج تجرى عند العجز الدائم فقط (فهل) سمعت احدا منهم صرح بخلاف
ذلك اوقال ان ذلك مذهب المتقدمين فقط مع ان النياحة اسهل من
الاستئجار لكونها بدون عوض ولانها جازت في الحج دون الاستئجار
(وانظر) هل قال احد من المتقدمين او المتأخرين بانه يجوز للقاضي او المفتي
اخذ الاجرة على القضاء او الافناء باللسان مع ان القضاء والافتاء من الطاعات
(فهل) تقول انت برأيك بالجواز او تزعم انه مذهب المتأخرين حتى
يعتقد القضاء حل ما أخذوه من الرشوة والمخصول ويقبلون انما تأخذوه
(اجرة)

اجرة على القضاء فيكون اثم كفرهم في عنقك حيث كنت سببا لتعليمهم
 ما هو محرم بلجاع المسلمين (وارجع) ايضا الى ما قدمناه عن حاشية
 الشيخ خير الدين الزملي على البحر من قوله في الرد على صاحب البحر
 اقول المفتي به جواز الاخذ استحسنانا على تعليم القرآن لاعلى القراءة
 المجردة كما صرح به في التارخايتيه الخ (وارجع) ايضا الى ما قدمناه عن
 حاشية المنتهى من قول شيخ الاسلام تقي الدين ان الاستنجار على مجرد
 التلاوة لم يقل به احد من الائمة وانما تنازعوا في الاستنجار على التعليم
 (وارجع) ايضا الى ما قدمناه عن الفتاوى الخيرية وما افتي به من
 بطلان الوصية فهل افتي بذلك بحازفة في الدين اولعدم فهمه لمراد
 المتأخرين بل ما افتي الا عن فقه واف * وفهم صاف * تبعالما صرح
 به مشايخ المذهب من ان الوصية للقراءة على القبر باطلة وان جازت
 القراءة على القبر لانها تشبه الاجرة على القراءة وهي باطلة لجفاء الله
 تعالى وغيره من العلماء العاملين * جزاء وافيا يوم الدين (والخاصل)
 ان الخفاف في ذلك * بعد وضوح هذه المسالك * اما مكابر منكرا لالبيان
 وانوا قام عليه الف برهان * لكونه اتخذ القرآن مكتسبا فيخاف ان
 انصف * ان يكون بتكريم كسبه قد اقر واعترف * واما جاهل قليل
 الفهم * عديم العلم * متشبث بحبال اوهام باليه * وخيالات عن رائحة
 الصحة خالية * ومستند الى عبارات خاوية * كبدوت عناكيب واهيد * وكل
 منها آثم موزور * لكون المكابر في الدين * والجاهل بين اظهر المسلمين غير
 معذور (فان قلت) الا ان حصص الحق * وظهر الكذب من الصدق * فان
 ما ذكرته صحيح * وما ائنه من النقول صريح * لا يخفى على من عنده نوع
 علم * اورزق ادنى فهم * ولا ينكره الا فبي احق * هو بالهاثم ملحق
 ولكننا نرى اهل بلدنا هذه قد اطبقوا على هذه الافعال * واعتقدوها
 من ارجى الاعمال * فليكن هذا بما تعامله المسلمون وتعارفوه * وراوه
 حسننا حين اتلفوه * وقد ورد في الحديث (ان مارآه المسلمون

حسنا فهو عند الله حسن) الا ترى انهم جوزوا الاستصناع ودخول
الحمام والشرب من السقا ونحو ذلك مما خالف القياس * وقد جوزوه
لعامل الناس * فلم لا تكون مسئلتنا من هذا القبيل * لنستغنى عن القول
والقبيل (قلت) اعلم اولاً ان العرف على قسمين خاص وعام وقد
اختلفوا في العرف الخاص هل هو معتبر اولاً والذي صححوه هو انه غير
معتبر واما العرف العام فهو معتبر بلا شك ولكنك كما قبل حفظت شيئاً
وغابت عنك اشياء (منها) ان ما ذكرته من الاستصناع ونحوه من العرف
العام ومسئلتنا من العرف الخاص فان العرف العام ما تعامله المسلمون
من عهد الصحابة الى زماننا واقره المجتهدون وعملوا به بناء على التعارف
وان خالف القياس ولم يرد به نص ولا قام عليه دليل فمـ هذا اخذ به
الفقهاء واثبتوا به الاحكام الشرعية وقد قالوا ان العرف بمنزلة الاجماع
عند عدم النص ولا يخفى ان المراد به العرف العام بالمعنى الذى ذكرنا
لا ما تعارفه بعض الناس فضلاً عما رده العلماء وعدوه منكراً كما مسئلتنا
(وقد) ذكر المحقق ابن الهمام اننا جوزنا الاستصناع استحساناً بالتعامل
الراجع الى الاجماع العلمى من لدن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
الى يومنا بلا تكبير والتعامل بهذه الصفة مندرج فى قوله صلى الله
تعالى عليه وسلم لا تجتمع امتى على ضلالة الى اخر ما قال فراجعها تعلم حقيقة
ما قلنا (وفى) شرح الاشياء للعلامة البيرى عن السيد الشهيد التعامل
فى بلد لا يدل على الجواز ما لم يكن على الاستقرار من المصدر الاول
فيكون ذلك دليلاً على تقرير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اياهم على ذلك
فيكون شريعاً منه والا لا يكون حجة الا اذا كان كذلك من الناس
كافة فى البلدان كلها فيكون اجماعاً والاجماع حجة الا ترى انهم او
تعاملوا على بيع الجمر والربا لا يفتى باخل انتهى ملخصاً * فانظر ايها المصنف
فى التعامل فى مسئلتنا ونأمل فيها حتى يظهر لك دخولها تحت اى واحد
من هذين التعاملين اللذين لا ثالث لهما (ومن) الاشياء التى غابت عنك
(ان)

ان العرف انما يعتبر اذا لم يخالف النص كما قاله ابو حنيفة ومحمد
 رحمهما الله تعالى وعليه انفتوى كما انصوا عليه في باب الربا وغيره
 (وذكر) الامام فخر الدين الزيلعي في باب الاجارة الفاسدة عند قول
 الكتبة وان اجر دارا كل شهر بكذا صح في شهر فقط الا ان يسمى الكل
 مانصه ولا معنى لقول من قال من المشايخ ان العقد صحيح في الشهر
 الشئى والثالث لتعامل الناس لان التعامل اذا كان مخالفا للسبيل لا يعتبر
 انتهى (وقد) استعملنا في المقدمة التصوص على خلاف هذا
 العرف وسبقنا لك من بعدها نصوص ائمة المذهب على بطلانه
 وردده وبيننا لك ما استثناه المتأخرون مخالفين فيه التصوص لاجل
 الضرورة التي اولاهها لم يستثنوا شيئا منها (فهل) يسوغ لعاقل
 ان يقول ان العرف يصلح دليلا لمسئلتنا حتى يقول له الظلمة والفسفة
 اذن يجوز لنا فعل ما نحن عليه عما تعامله الناس من قديم الزمان
 من الظلم والمعاصي المؤوفة للتعامل الذي جعلته دليلا وان خالف
 النصوص (فان قلت) هذا ابو يوسف قاضى المشرق والمغرب الذي
 تعلم انت وكل احد اجتهداه وعلمه وورثه قد نقلوا عنه في الربا
 مسئلة اعتبر فيها العرف مع مخالفته النص وهى انهم قالوا في الاشياء
 السنة الربوية المنصوص في الحديث الصحيح على ان بعضها اكلى وبعضها
 وزنى او تغير العرف عما كان في زمنه عليه الصلاة والسلام وصار يباع
 ما كان كلبيا بالوزن او بالعكس لا يعتبر ذلك ولا يصح بيعها الا كما كان
 في زمنه عليه الصلاة والسلام عملا بالنص وخالف ابو يوسف وقال يعتبر
 العرف (قلت) نعم قال ذلك ولكن بناء على ان المراد من الحديث انما
 هو ضبط التساوى في الاشياء (*) السنة المنصوصة ولما كان في زمنه

(*) الاشياء الستة هى البر والشمير والتمر والمخ والذهب والفضة فقد
 نص على ان الاربعة الاولى كريمة وان والآخرين وزنية منه

عليه الصلاة والسلام بعضها مكيل وبعضها موزون جاء تخصيص بعضها
بالمكيل وبعضها بالوزن بناء على ما كان اذ ذلك لان ضبط التساوي في
ذلك الزمن كان بذلك فلو تغير العرف وصار ما يكال موزونا او بالعكس
يعتبر ذلك لحصول المراد من الحديث وهو ضبط التساوي في السنة
بأي معيار كان من المعيارين وهذا في الحقيقة ونفس الامر
ليس عملا بالعرف المخالف للنص بل هو تأويل للنص كما لا يخفى على ان
المفتي به خلاف ما قاله فلو باع الحنطة بجنسها متساويا وزنا
والذهب بجنسها متساويا كيلا لا يجوز عندهما وان تعارفوا
ذلك خلافا لابي يوسف لتوهم حصول التفاضل لو بيع بالمعيار
المتخصص عليه كما لو باع بمجازفة فانه لا يجوز لتوهم التفاضل كما في
الهدايه وغيرها (فقد) ظهر لك ان ابا يوسف لم يقل بتقديم العرف
على النص وانما اول النص بما ذكرنا وعمل بالنص (ولو) سلم انه قدمه
على النص في خصوص هذه المسئلة فلا نسلم انه قابل به مطلقا (فقد)
ذكر في قبح القسدير ان النص اقوى من العرف لان العرف جاز ان
يكون على باطل كتعارف اهل زماننا في اخراج الشموع والسرج
الى المقابر لايالى العيد والنص بعد ثبوته لا يحتمل ان يكون على باطل

في مسلم القول بذلك لما يلزم عليه من ابطال التصديقه وتوهم اركانها
المشيعه (فقد) تعامل الناس من قديم الزمان البيوع الفاسده كبيع
المظروف وطرح ابطال للظرف وبيع التقدين نسبة ومتفاضلا وغير ذلك
من العقود الفاسده والباطلة التي لاتعبد والفوا الغيبة وكثيرا من
انواع الفسوق والفوا بيع العينة والتصدق عن امواتهم في المساجد
وغيرها في مواسم صيام النصارى ونفش الجدار القبلى من المسجد ورفع
النصوت بالذكر مع الجنائز والفوا ايقاد القناديل والشموع الكثيرة في
المساجد ليالى رمضان (وقد) نقل العلامة الباقاني في شرح المتن
(فتاوى)

فتاوى العلماء من المذاهب الاربعة بحرفة ذلك مع ان الناس ربما يعدونه
من شعائر الدين والقوا قراءة الموائد في المنارات يتقربون بها الى الله
تعالى وينذرونها اشقاء من ضاهم وقدوم غيهم ويهدون ثوابها للذي صلى
الله تعالى عليه وسلم مع انها ليست سوى الغنا والعب (وقد ذكر
سيدى العارف عبد الغنى التابلسى تفسير المؤذنين بذلك وعدم الاعتماد
على اقوالهم بدخول الاوقات لهذه المنكرات ولو اردنا الاكثار مما اكب
عليه الناس واعتقدوه قريبا لخروجنا عن القصد (وبالجملة) فغالب
الشريعة قد تغير ولم يبق منها سوى الاثر (فهو) بقول مسلم ان
الحرام يصير حلالا بالتعامل بل لو اعتقد ذلك يخشى على دينه والعباد
بالله تعالى (ولو) كان اتفاق البعض بل الاكثر على ما اضاف الشريعة
اشريف معتبرا لما ذمهم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم
فقد اتى الله تعالى على القليل ودم الكثير بقوله تعالى (وقال من
عبادى المذكور) وقوله تعالى (وما آمن معه الا قليل وما اكثر الناس
ولو حرصت مؤمنين ولكن اكثر الناس لا يعلمون) وقال صلى الله تعالى
عليه وسلم (ان الاسلام بدأ غريبا وسيعود كما بدأ فطوبى للغرباء قبل ومن
هم يارسول الله قال الذين يصلحون اذا فسد الناس) الى غير ذلك
من الآيات والاحاديث وكفبك ثم الله تعالى الذين قالوا اننا وجدنا
آبائنا على هذا وما على آئاهم مستندون (فان قلت) اليس
حنفية عصرى كانوا يقتون بحجة هذه الوصايا والاستحباب افتراء
كانوا يقتون بدون مستند (قلت) نعم انهم كانوا يقتون بذلك ولكنك
لو طلبت منهم المستند على ذلك فانشوا مشرق الارض ومغربها لا يكادون
يستندون الا بالعرف وبما في وقف الفتية وبما شذبه صاحب الجواهر
(اما) العرف فقد علمت حاله (واما) ما في الفتية فقد يشاء المراد منه
قبيل الخاتمة وان صاحب الفتية نفسه مشى في موضع اخر على بطلان
الوصية وأشار الى تضعيف الاول بالجواز الذى ذكره في الظهيرة فهو

مرجوح لمخالفته لما صرحوا بتصحيحه معللين بأنه يشبه الاستنجار على قراءة القرآن وذلك باطل وبدعة كما قدمناه عن الواو الجلية والتأخرانية وغيرهما (وقد) قال العلامة قاسم ان الحكم والفنبا بالقول المرجوح جهل وخرق للاجماع وح فلا يصح ان يعتبر العرف بناء على هذا القول الضعيف لان اعتبار العرف انما يجوز اذا لم يخالف نصا او قولا صحيحا (نعم) قد يكون اقوالا بلا ترجيح وقد يختلفون في الصحيح فمعتبر العرف واحوال الناس وما هو الارفق وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه كما ذكره في اول الدر المختار وخلاف ذلك لا يجوز (وقال) العلامة قاسم في فتاواه وليس للقاضي المقلد ان يحكم بالضعيف لانه ليس من اهل الترجيح ولو حكم لا ينفذ لانه قضاء بغير الحق لان الحق هو الصحيح وما وقع من ان القول الضعيف يتقوى بالقضاء المراد به قضاء المجتهد كما بين في موضعه انتهى (ولا سيما) وسلاطين الدولة العثمانية ابداهم الله تعالى لا يولون القضاة والمفتين الا بشرط الحكم والفنبا بالصحيح في المذهب فاذا حكم بخلافه لا ينفذ حكمه كما صرحوا به ايضا (هذا) في حق غيره واما في حق نفسه فقد صرحوا بأنه ليس للانسان العمل بالضعيف في حق نفسه كما ذكره العلامة الشرنبلالي في بعض رسائله لكن فيده غيره بغير من له رأى كما نقله العلامة البيهقي في اول شرحه على الاشباة فيجوز لمن له رأى ترجيح به عنده ذلك القول بدليل صحيح معتبر لا بمجرد التشبهى او تتبع الرخص او الطمع في الدنيا ان يعمل به لنفسه ولا يفتى به غيره لانه غش وخيانة في الدين لان السائل لم يسأله عما رجحه لنفسه وقت الحاجة بل عما رجحه للآثمة لكل الامة الذى او حكم به قضاة زماننا نفذ (نعم) قد يرجعون القول الضعيف لمعارض كما في المحل الذى احس بالتي لحبسه حتى فترت شهوته فعند ابي يوسف لا يلزم الغسل وهو ضعيف لكن جوزوا العمل به للضعيف الذى خشي ربة لا مطلقا فهذا ونحوه يجوز للشخص (العمل)

العمل به لنفسه وله ان يفتى به غيره في مثل هذه الحالة فقط * واما
 ماشذبه صاحب الجوهرة واغتربه صاحب البحر والشيخ علاء الدين
 من صحة الاستنجار على القراءة فقير صحيح لمخالفته لكتب المذهب فاطية
 كما قدمنا ذلك كله * والذي يغلب على ظني ان الحدادي صاحب
 الجوهرة اشتبه عليه الاستنجار على القراءة بالاستنجار على التعليم فسبق
 قلبه وتبعه من تبعه كصاحب البحر والقسمتاني ومثلا مسكين وبدل
 على ذلك قوله وهو المختار فانا لم نرا احدا ذكر اصل الصحة فضلا
 عن كونه هو المختار وانما الذي اختاروه الاستنجار على التعليم وهذا
 ما يقال في زلة العالم زلة العالم وبعد سماعك نصوص المذهب
 لا يجوز لك تقليده فان الجواد قد يكيو والصارم قد يذو ولو فرضنا
 انه منقول عن احد من اهل المذهب المعتمدين مع مخالفته للتون
 وغيرها لا يعمل عليه وكذا ان كان بناء على ما تقدم عن حاوي الزاهد
 من انه ليس للقارى اخذ اقل من خمسة واربعين درهما اذا لم يسم
 اجرا فانه مخالف لعامة كتب المذهب فهو ان ثبت قول ضعيف
 لا يجوز العمل به لسأمر فان المتقدمين طردوا المنع مطلقا والتأخرون
 انما اجازوا ما اجازوه للضرورة كما صرحوا به والضرورة بمقدر بقدرها
 ولا ضرورة للاستنجار على مجرد التلاوة فلا يجوز كما لا يجوز اكل الميتة
 في غير حال الضرورة * الا ترى انه لو انتظم بيت المال ووصل العلون
 الى حقوقهم يرجع التأخرون الى اصل المذهب لعدم العلة التي اقتضت
 مخالفتهم له وهي الضرورة ويصير بطلان الاستنجار على جميع الطاعات
 منقفا عليه بين اهل المذهب جميعا فكيف مالا ضرورة فيه اصلا فثبت
 ان ما في الحاوي لا يعمل به بل العمل على ما في المتون وغيرها (فقد)
 ذكر صاحب البحر في فضلاء الفوائت انه اذا اختلف التصحيح والفوضى
 فالعمل بما وافق المتون اولى انتهى * فكيف بما اطبقت عليه كدلتهم وكان
 هو المنقول عن ائمة الثلاثة المجتهدين * ومن بعدهم من المرجين

ولم ينقل خلافه عن المتأخرين * فهل يقول بعده على ما سبق إليه
 القلم * أوزلت به القدم * ونبيه على رده الإخيار * من العلماء الكبار
 كصاحب الطريقة وصاحب تبين المحارم وعلامة فلسطين * الشيخ خير
 الدين * وسيدى عبد الغنى النابلسى وغيرهم والهمم المولى لهذا
 الحقير على وفق مرامهم * قبل الاطلاع على كلامهم * فله الحمد على
 ما اللهم * وتفضل به وانعم * فكيف يسوغ لحنفى منصف * بقول
 الحق منصف * بعد سماعه ما طفحت به كتب مذهبه * من بطلان
 الاستنجار * على قراءة القرآن ونحوه من الطاعات مما لبس فيه ضرورة
 وبطلان الوصية به ان يفتى بحوازه للتعامل * وبأكل اموال التماسي
 والارامل * وفقراء الورثة بهذا الظن الباطل (ربنا لاترغ قلوبنا بعد
 اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب) فاحذر الله
 تعالى وعقابه * وغضبه وعذابه * ان تنكر الحق بعد ظهوره * وتعتمد
 الى ادعاء نوره * ميلا الى الضمير في الدنيا الدنية * وتحصيل اعراضها
 القانية الرديه * اتلا تكون كن قص الله تعالى علينا خبره في كتابه العزيز
 بقوله عز من قائل (وانزل عليهم نبيه الذى آتينا آياتنا فانسج منها فاتبعه
 الشيطان فكان من الفاوين واوحشنا روحنا فزعمنا بها واركبنا اخلد الى الارض واتبع
 هواه فثله كمثل الكلب) الاية واكثر المفسرين على انه بلعام بن باعور
 وكان عالما من علماء بنى اسرائيل وكان عنده اسم الله تعالى الاعظم فاعروه
 المال على ان يدعو على موسى عليه السلام قال الى الدنيا ولم يعمل
 بعلمه واتبع هواه فاضله الله تعالى على علم ونزع من قلبه الايمان وقصته
 شهيرة * في مواضع كثيرة * ولم تفتس الدنيا بهذا وحده بل افسدت
 خلقا كثيرا لم تكن منهم دنياهم من الله تعالى وكانوا من المهالكين
 فقال الحق واو عليك * ولا تداهن احدا ولو كان احب الناس اليك
 فقد اخذ الله تعالى ميثاقه على اهل العلم ان لا يكتبوه فقال تعالى (واذا
 اخذ الله مناسق الذين اوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكونوا) وقال
 (تعالى)

تعالى (ان الذين يكفون ما ازلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه
لكم في الكتاب اولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون) وقال عليه
الصلاة والسلام (من سئل عن علم فيكتمه الجهم يوم القيمة بلجام من نار)
رواه ابو داود والترمذي * وقال عليه الصلاة والسلام (ما من رجل
يحفظ علما فيكتمه الا اتي يوم القيمة ملجوما بلجام من نار) * رواه ابو
يعلى والطبراني * وقال عليه الصلاة والسلام (من كنتم علما بما يتفع الله به
في امر الدين الحمد لله تعالى يوم القيمة بلجام من نار) رواه ابن ماجه * وقال
عليه الصلاة والسلام (مثل الذي يتعلم العلم ثم لا يحدث به كمثل
النسي بكثرة النكر ثم لا يتفق منه) * رواه الطبراني * فان كنت من
اهل العلم والعرفان * وظهر لك حقة ما قلنا الى العيان * فاصدع
بما تؤمر واعرض عن الباهلين * وان كنت تخشى الفقر قاله تعالى
خير الرازقين * ومن ترك شأ الله موضعه الله تعالى خيرا منه فانه اكرم
الأكرمين * وما افصح الاكتساب بالدين * فاطلب بما لعمل وجه الله تعالى
ولا تشرك بعبادته احدا * ولا ترج بها اجره من الناس بل ارج الثواب
والاجر منه فحدا * فقد قال ربنا وهو اصدق القائلين * في كتابه
المبين * (ان الذين يتلون كتاب الله واقاموا الصلاة وانفقوا مما رزقناهم
سرا وعلانية يرجون تجارة لن تبور ليوفيهن اجرهم ويزيدهم من فضله)
ومعلوم ان تجارة الدنيا تبور * وان الآخرة هي دار القرار * فشان
الذين يتلون كتاب الله تعالى العمل بما فيه وقد اخبر انهم يرجون
تجارة لن تبور * وهي نيل الثواب منه والاجر * قال بعض اهل
البصيرة كفى علم يراد للعمل فلا قيمة له بدون العمل لقول الله تعالى (قل
يا اهل الكتاب لستم على شيء حتى تقيموا التوراة والانجيل وما ازل اليكم
من ربكم) يعني القرآن فالعلم اذا علم جميع العلوم ولم يعمل بما امره
القرآن ولم يفقه عما نهى الله تعالى عنه فليس على شيء بنفس القرآن فيكون
مثله كمثل الخمار يحل اسفارا * ومثله كمثل الكتاب ان تحمل عليه يلهم

او تركه بامث فأي حزن اعظم من التمثيل بالكلب والحصار انتهى وقتنا
الله تعالى للعمل بما فيه * وأطانتا على تلاوته وتدير معانيه * انه اكرم
الاكرمين * وارحم الراحمين * واستغفر الله العظيم ﴿ التمه ﴾ لبعض
فروع ومسائل مهمه * فوائدها جهه * اعلم ان الوصية واجبة اذا كان
عليه حق مستحق لله تعالى كالزكاة والكفارات وفدية الصيام والصلاة
التي فرط فيها ومباحة نفى ومكروهة لاهل فسوق والافتخبة ولا نجب
لوالهدين والاقربين لان آية البقرة منسوخة بآية النساء وركنها الايجاب
والقبول ولو دلالة كان يموت الموصى له بعد موت الموصى بلا قبول
صريح * ونجوز بالاثلاث الاجنبي بلا زبانة الا ان نجيز الورثة بعد موت
الموصى لاقبله * ونثبت باقل منه عند غناه ورثته او استغناهم بحصتهم من
الارث * كما نذب تركها بلا احدهما لانها حينئذ صالحة وصدقة * وصحت بالكل
عند عدم الوارث واذا اجتمع الوصايا قدم الفرض وان اخره الموصى وان
تساوت قدم ما قدمه * قال الزيلعي كفارة قتل وظهار وعين مقدمة على الفطرة
لوجوبها بالكتاب والفطرة على الاضحية لوجوبها اجاعا * وفي الفهم ستاني عن
الظهيرية عن الامام الطواويسى يبدأ بكفارة قتل ثم عين ثم ظهار ثم افطار ثم
النذر ثم الفطرة ثم الاضحية وقدم العشر على الخراج * وفي البرجندی مذهب
ابن حنيفة رحمه الله تعالى آخر ان حج النفل افضل من الصدقة ولو اوجبه
بان يصلى عليه فلان او يحمله بعد موته الى بلد آخر او يكفن في ثوب كذا
او يطسين قبره او يضرب على قبره قبة فهي باطلة انتهى الكل من التوير
وشرحه (تنبيه) وبما تقرر مع مامر علم كيفية ترتيب الوصية لمن
اراد ان يوصى فيجب عليه تقديم الاهم فالاهم فيقدم حقوق العباد
التي لا شاهد بها فان حقوق العبد مقدمة لاحتياجه واستغناء الله تعالى
ثم باخراج زكاة ماله او ما تبقى عليه منها * وبالجم الفرض ان لم يكن
حج * وبكفارة كل عين حنت فيها ويجب دفع كل كفارة لعشيرة ولا
(يكفى)

يكنى دفع كفارات متعددة او كفارة واحدة لاقل * وبقيّة الكفارات المذكورة ان كان عليه شيء منها مع مراعاة العدد في مصرفها كما عرفت وبالتذور وبفدية الصيام والصلاة ويكنى دفعها لواحد وبما في ذمته من الاضاحى وصدقات الفطر ونحو ذلك * فهذا كله اذا ترك شيئاً منه يكون آثماً ويموت عاصياً ويستوجب النار * ان لم ينف عنه الفقار * ثم ان لم يكن عليه شيء من ذلك او كان وفعله او اوصى به يستحب له ان يوصى بان يحج عنه نفلاً فانه افضل من الصدقة كما قدمناه * وبشراء رقبة تعاق عنه * وشاة تضحي عنه * وبفدية صلاته وصيامه * وكفارات ايمان ونحوها احتياطاً لاحتمال نقصه في شيء من ذلك * وكذا بشىء معين يخرج عنه على نية الزكاة لما قلنا * ويوصى ايضا لفقراء ارحامه ثم بعدهم لفقراء جيرانه ثم لاهل حرقته ثم لاهل بلده ثم لفقراء من غيرهم ويحتمل ان يتفقد ذوى الهبات والمرؤة من الفقراء « ١ » وذوى العلم والصلاح ومن له حق عليه من تربية او تعليم او نحو ذلك ليكون ذلك شكراً له على صنيعه ايضا فهو مأمور به وان يتفقد مسجد محلته او غيره لعله يحتاج الى مرمة ونحوها * وان يوصى بشىء لعمارة طريق او سبيل

« ١ » قال فى شرح الهداية المسمى بمعراج الدراية ثم اعلم ان الافضل ان يعمل وصيته لاقاربه الذين لا يرثون اذا كانوا فقراء قال ابن عبد البر لا خلاف فيه بين العلماء لانه تعالى كتب الوصية للوالدين والاقربين فخرج منه الوارثون بقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث وبقي سائر الاقارب على الاستحباب وقد قال تعالى (وآتى المال على حبه ذوى القربى) الآية فبدأ بهم ولان الوصية صدقة فتعتبر بالصدقة فى الحياة اما لو اوصى لقبرهم وتركهم صحت وصيته عند الفقهاء واكثر اهل العلم وعن طاووس والضحاك تنزع من الغير وترد الى قرابته وعن الحسن وجابر بن زيد يعطى ثلث الثلث للغير ويرد الباقي الى قرابته اهـ منه

او تجهيز غاز او ابن سيل او فك اسير او غارم او نحو ذلك فكل ذلك او معظمه قد انعقد اجماع المسلمين على جزيبل ثوابه ولو اوردنا ما فيه من الاحاديث والاخبار لخرجنا عن المقصود * وان يوصى اهله بالتقوى والصبر ولا يرفعوا عليه صوتا ولا يصلوا عليه في المسجد ولا يحفروا له قبرا لم يبل ميتة «١» فانه ما بقى شئ من عظامه لايحوز نبشه كما ذكره وان لا يكتفونه بما خالف السنة * وان لا يستأجروا له على التعمات والتمثيل بل يفعلون ذلك له تبرما هم او غيرهم فان ذلك ينفعه اما القرآن ففسهر واما التماثيل ففيها اثر وحكاية تؤيده ذكرها السنوسي في اخر مشرح السنوسيه والاحسن ان يفعلها بنفسه في حياته الاتفاق على وصول توابعه الى على ان ما يفلونه له بعد موته لايخلو عن منكرات غالبا * ويحذر عن الوصايا الباطلة التي ذكرناها وغيرها * وينبغي ان يوصيهم بان لا يضربوا على قبره خيمة في الثلاثة الايام فان فيه زيادة

«١» قال العلامة محمد الشهير بابن امير حاج تليذ ابن الهمام في شرحه على النية واما ما يفعله الجاهلة الاضياء من الحفارين وغيرهم في المقابر المسبلة العامة وغيرها من نبش القبور التي لم تبل اربابها وادخال اجانب عليهم فهو من المنكرات الظاهرة التي ينبغي لكل واقف عليه انكاره على متعاطيه بحسب الاستطاعة فان نف والارفع الى اولياء الامور وفقهم الله تعالى ليقابلوه بالتأديب ومن المعلوم ان ليس من الضرورة المبيحة لجمع الميتين فصاعدا ابتداء في قبر واحد قصد دفن الرجل مع قريبه او ضيق محل الدفن في تلك المقبرة مع وجود غيرها وان كانت تلك المقبرة مما يتبرك بالدفن فيها لبعض من بها من الموتى فضلا عن كون هذه الامور وما جرى مجراها مبيحة للنش وادخال البعض على البعض قبل البلا مع ما يحصل في ضمن ذلك من هتك حرمة البيت الاول وتفريق اجزائه فالجذر من ذلك انتهى منه

على الكراهة ماشاهدناه من تهمد كثير من القبول بسبب فق الاوتاد
وان ينقص الوصية عن الثلث ويراعى جانب الورثة كما مر * وان يكتب
في صدر وصيته كما نقل عن الامام رحمه الله تعالى بعد السئلة هذا
ما وصى به فلان بن فلان وهو يشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
وان محمدا عبده ورسوله وان الجنة حق والنار حق الى آخر ما ذكره في
الظهيرية في موضعين قبل القسم الثالث في المحاضر والسهلات * وان
يدأوم على ذكر الله تعالى ليكون آخر كلامه لا اله الا الله * فهذه هي
الوصية الشرعية * والغصلة المرضية * التي يحمل عليها ماوردت به
الاحاديث النبوية * الخالية عن الخطوط النفسانية * والنزعات الشيطانية
لا مايفعل في زماننا فان اغلبها باطله رديه * فاعمل بها وعلما غيرك لتنال
الدرجات الرفيعة * واحرص عليها فان ما سواها كمشرب بقمه
واشكر مولاه * على ما اولاه * فهو يتولى * ذلك * وفي التنوير ومشرجه
الوصية المطلقة كقوله هذا القدر من مالى او ثلث مالى وصية لا تفعل
لأغنى لانها صدقة وهى على الغنى حرام وان عمت كقوله يأكل منها
الغنى والفقير واو خصت بالغنى او يقوم اغنياً محصورين حلت لهم وكذا
الحكم في الوقف كما حرره مثلاً خسرو انتهى * وتأمله مع ما قدمناه عن
الخاتمة في الوصية باتخاذ الطعام من فوله ويستوى فيه الاغنياء
والفقراء وعلاه في جامع الفتاوى بجران المعارف بانها للغنى والفقير قال
والعروف كالمشروط وهذه وصية لا تختص بنوع كالعلماء والفقراء بل
تعم انتهى * لكن قدمنا عنه تصحيح بطلان هذه الوصية فتدبر * وعلى
ما في التنوير فافعل في زماننا من الابصاء بسقى ماء السوس في المقبرة
حالة الدفن لا يحل للغنى الشرب منه فنبه * وفي نور العين في اصلاح جامع
الفصولين عن جمع الفتاوى لو الورثة صغاراً فترك الوصية افضل وكذا
لو كانوا بالغين فقراء ولا يستغنون بالثلثين وان كانوا اغنياء او يستغنون
بالثلثين فالوصية أولى * وقد استغناء عن ابى حنيفة اذا ترك لكل

واحد اربعة الف درهم دون الوصية وعن الامام الفضل عشرة الف انتهى * وقوله فترك الوصية * افضل مخالفا لما مر الا ان يحمل عليه قندير (فرع) له خادم او قريب اسمه محمد وهو معهود فيما بينه وبين اهله وجيرانه بهذا الاسم ومتى ذكر به من غير نسبة يعرفونه بعينه فقال اوصيت لمحمد بكذا ولم يذكر اسم ابيه وجده وفهموا انه عنه هل يحل له ان يأخذ وللسامع انه يشهد قيل لا وقبل نعم قال في القنية وهو الاشبه بالصواب ووافق لغيرها من المسائل وادفع للحرج فقد ابتلى الخاصة والعامة بقولون اوصيت للامام كذا وللمؤذن كذا ويريد به امام المحلة ومؤذنها ويفهم الناس ذلك انتهى * وفيها عليه فوائت فقهرها وقضاها ثم كان يجتهد في المحافظة على المكتوبات والصيام لكنه يخاف انه عسى ترك تعديل الاركان وعليه تبعات اخر فانه يقدم التبعات ثم ان كان الورثة اغنياء بسحب ان يوصى للصلوات والصيامات وفيها اوصى بثالث ماله الى صلوات عمره وعليه دين فلجاز الغريم وصيته لايجوز لان الوصية متأخرة عن الدين ولم يسقط الدين بإجازته * وفيها اوصى بصلوات عمره وعمره لا يدري فالوصية باطله ثم رمن ان كان الثالث لابني بالصلوات جاز وان كان اكثر منها لم يجز انتهى (قلت) والظاهر ان المراد لابني بغلبة الظن لان المقروض ان عمره لا يدري وذلك كان بقي الثالث بنحو عشرين وعمره نحو الخمسين او الستين ووجه هذا القول

« * » قوله بخالف لما مر اي في اول التتمة فانه قيد نديها هناك بما اذا كانوا اغنياء او يستغنون بالبراث والا فلا فضل تركها وظاهره انه لا فرق بين ما اذا كانت الورثة صغارا او كبارا وهنا قال ان تركها افضل اذا كانوا صغارا وظاهره ولو كانوا اغنياء فيخالف ما مر الا ان يحمل ما هنا عليه بأن يراد بالصغار الفقراء تأمل منه

(ظاهر)

ظاهر * للظاهر وكأنه تخصيص الاول فتأمل * اوصى لرجل بمال
والفقراء بمال وانزل محتاج الاصح جواز اعطائه من نصيب الفقراء كما في
الختاية * وفيها ولو قال تصدق بهذه العشرة على عشرة مساكين فتصدق
بها على واحد دفعة جاز وكذا عكسه * اوصى بأن يتصدق بشئ من ماله
على فقراء الحاج او مكة عن ابى يوسف يجوز ان يتصدق على غيرهم
وقال زفر لا وعن ابراهيم بن يوسف الأفضل ان لا يجاوزهم * قال في
جامع الفتاوى وان صرف الى غيرهم جاز وعليه الفتوى * واو قال
في عشرة ايام فتصدق في يوم واحد جاز * وفي الظهيرة وغيرها اوصت
الى زوجها بأن يكفها من مهرها الذي عليه فوصيتها باطلة (قلت)
فليتبه لهذه فهي كثيرة الوقوع في زماننا حيث توصى بتجهيزها من
مالها وزوجها حتى قلبا في الورثة الرد لان ذلك على الزوج فهي وصية
له في المعنى (فائدة) اعلم انه اذا اوصى بقضية الصوم بحكم بالجواز قطعاً
لانه منصوص عليه وان قضيوع بها الوارث بلا ايصاء قال محمد رح في

«* قوله ووجه هذا القول ظاهر بيانه ان رجلاً او اوصى بثلاث ماله
وبشئ آخر زائد على الثالث وهو مجهول تنفذ الوصية من الثالث فقط
ولا تضر جهالة ما زاد عليه لان الزائد اذا علم لانفذ الوصية به فكذا
اذا جهل واو اوصى بشئ مجهول هو دون الثالث لم تصح اصلاً وهنا
لما رأيت الثالث في نحو عشرين وعمره نحو الخمسين تقريباً علماً يقيناً
انه اوصى بالثالث وبأزيد منه وذلك الزائد مجهول فتعذر من الثالث فقط
وبافق الزائد فلا تضر جهالة واما اذا كان الثالث في باكثر من نحو
الخمسين فلم انه قد اوصى بأقل من الثالث وذلك الأقل لم نعلم كم هو
هل هو خمسون واقل او اكثر فلذا بطلت الوصية والظاهر ان هذا
انقول تخصيص للقول الاول الذي اطلق البطلان فلا يتنافيان
والله تعالى اعلم انتهى منه

الزبادات يجزئه ان شاء الله تعالى وهكذا علقه بالشيئة فيما اذا اوصى
 بفدية الصلاة لانهم الحقوها بالصوم احتياطاً لاحتمال كون النص
 معلولاً بالبحر قالوا وان لم يكن معلولاً فعلى بر مبدءاً يصلح ماحياً للسينات
 فكان فيها شبهة كما اذا لم يوص بفدية الصوم فلذا جزم محمد بالاول
 ولم يجزم بالآخرين فعلم انه اذا لم يوص بفدية الصلاة فالشبهة اقوى
 (واعلم) ان المذكور فيما رأيته من كتب ائمتنا فروغاً واصولاً انه اذا لم
 يوص بفدية الصوم يجوز ان يتبرع عنه ولأيه وهو من له التصرف في
 ماله بوراثه او وصاية قالوا ولو لم يترك شيئاً يستقرض الولي شيئاً فيدفعه
 للفقير ثم يستنويه منه ثم يدفعه لآخر وهكذا حتى يتم * والمتبادر من
 التقييد بالولي انه لا يصح من مال الاجنبي * ونظيره ما قالوا اذا اوصى
 بحجة الفرض فتبرع الوارث بالبحر لا يجوز وان لم يوص فتبرع الوارث
 اما بالبحر بنفسه او بالاجحاج عنه رجلاً فقد قال ابو حنيفة يجزئه ان شاء
 الله تعالى الحديث الخشعية فانه شبهه بدين العباد وفيه لو قضى الوارث
 من غير وصية يجزئه فكذا هذا * وفي المبسوط سقوط حجة الاسلام
 عن الميت باداء الورثة طريقه العلم فانه امر بينه وبين ربه تعالى فلم هذا
 قيد الجواب بالاستثناء انتهى ذكره في البحر * وظاهره انه من غير الوارث
 لا يجزئ وان وصل الى الميت ثوابه ثم هذا يترك على ما قدمناه عن
 الشرنبلالي والقبح من وقوعه عن الفاعل فليتأمل (فان قلت)
 تشبيهه بالدين في الحديث يفيد ان الوارث ليس بقيد لان الدين لو قضاء
 اجنبي جاز (قلت) المراد والله تعالى اعلم التشبيه في اصل الجواز لا من
 كل وجه والا فالدين يجب اداؤه من كل المال وان لم يوص به والمنح
 ليس كذلك عندنا فانه لا يجب الا بوصية ولا يخرج الا من الثلث لانه
 عبادة ولا بد فيها من الاختيار بخلاف حقوق العباد فان الواجب فيها
 وصولها الى مستحقها لا غير فلم يكن التشبيه من كل وجه فلم يلزم ما قلته
 نعم وقع في كلام بعض المتأخرين في مسئلتنا الوارث او وكيله ومقتضى
 (ظاهر)

ظاهر ما قدمناه من كلامهم انه لا يصح لان الوكيل لما استوهب المال من
الفقير صار ملكا له لا للوارث وصار بالدفع ثانياً للفقير اجنبياً دافعا من
مال نفسه الا ان يوكله بالايهاب والاستيهاب في كل مرة * واما قوله
وكذلك باخراج فدية صيام او صلاة والدي مثلا * فقد يقال بكنى لان
مراده تكرر الايهاب * والاستيهاب حتى يتم وقد يقال لا بكنى مالم
يصرح بذلك لان الوارث العاجي لا يندرى لزوم كون ذلك من ماله حتى يكون
ملاحظا انه وكيل عنه في الاستيهاب له ايضا بل بعض العوام لا يعرفون
كيفية ما يفعله الوكيل اصلا ولا سيما النساء * نعم ان قلنا التقييد بالولي
غير لازم بل المراد منه حصول الاخراج من ماله او من مال غيره باذنه
لا يلزم شي من ذلك وقد بلغني عن بعض مشايخ عصرنا انه كان يقول
بلزومه وانكر عليه بعضهم وكان كل واحد ينظر الى شي مما قدمناه والله تعالى
اعلم ولكن لا يخفى ان الاحوط ان يباشره الوارث بنفسه او يقول لآخر
وكذلك بان تدفع لهؤلاء الفقراء هذا المال لاسقاط كذا عن فلان
وتستوهب لي من كل واحد منهم الى ان يتم العمل * ثم اعلم انه لا يجب
على الولي فعل الدور وان اوصى به الميت لانها وصية بالتبرع واذا كان
عليه واجبات فوائت فالواجب عليه ان يوصي بما يفي بها ان لم يضح
الثالث عنها فان اوصى باقل وامر بالدور وترك بقية الثلث للورثة او تبرع
به لغيرهم فقد اثم بترك ما وجب عليه نية عليه في تبدين المحارم وهذا

* قوله والاستيهاب فيه انه لا يصح لانه توكيل بالتكدي اي الشهادة
لما صرحوا به من ان التوكيل بالاستقراض باطل وكذا كل ما كان تليكا
اذا كان الوكيل من جهة الطالب للتمكك كالاستعارة لان ذلك صلالة
وتبرع ابتداء فيقع للوكيل الا ان يحمل على الرسالة بان يخرج الكلام
مخرج الرسالة بان يضيف الكلام للامر فيقول ان فلانا يطلب منك
ان تهبه كذا والله تعالى اعلم ابن المؤلف

الناس عند غافلون * والظاهر ان في الحج كذلك يجب ان يوصى بما يفي
بالاجحاج من محله تأمل (فائدة اخرى) اوصى الى رجل في نوع كان
وصيا في الانواع كلها فوصى الاب لايقبل التخصيص بخلاف وصى
القاضي كما في الخاتبة وغيرها (وفي) حبل التارخاينه جعل رجلا وصيه
فيما له بالكوفة واخر فيما له بالشام وآخر فيما له بالبصرة فعند ابي حنيفة
كلهم اوصياء في الجمع ولا تقبل الوصاية التخصيص بنوع او مكان او زمان
بل تعم وعلى قول ابي يوسف كل وصى فيما اوصى اليه وقول محمد
مضطرب والحيلة ان يقول فيما لي بالكوفة خاصة دون ماسواها ونظر فيها
الامام الحلواني بان تخصص بصفة كالبحر الخاص اذا ورد على الاذن العام
قانه لو اذن لعبد في التجارة اذنا عاما ثم جرح عليه في البعض لا يصح وبأنهم
ترددوا فيما اذا جعله وصيا فيما له على الناس ولم يجعله فيما للناس عليه
واكثرهم على انه لا يصح في هذه الحيلة نوع شبهة انتهى لمخصا (قلت)
ومفاده انه لو اوصى الى رجل بدينار وصية يبرات وكفارات ونحوها
يصبر وصيا عاما على جميع تركته ويكون التصرف فيها له بل وان
قال جعلتك وصيا في ذلك خاصة بناء على قوله الحلواني فتأمل * ثم
رأيت المسئلة منصوصة في الفتاوى الخاتبة حيث قال ما نصه ولو اوصى
الى رجل بدين والى اخوان بعق عبده او ينفذ وصيته فيها وصيان
في كل شيء في قول ابي حنيفة وقال كل واحد وصى على ما سمي له
لا يدخل الآخر معه انتهى * وصرح فيها بأن الفتوى على قول
ابي حنيفة والناس عنها غافلون فلنكن على ذكر منك والله تعالى اعلم
وله الحمد على ما اللهم وعلم * وصلى الله على سيدنا محمد النبي المكرم * وعلى
آله وصحبه وسلم * وقد تميز تحرير هذه الوریقات على يد موشها * وعلمهم
برودها وحواشيها * محمد امين ابن عابدين * حفظ الله تعالى عنه وعن

والديه ومن له حق عليه * امين

في رجب الاصح سنة ١٢٢٩

﴿ هذا تقر يظ العلامة السيد احمد الطحطاوى مفتى مصر القاهرة ﴾
 ﴿ وصاحب معاشية الدر المختار القاهرة ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

جدا لمن جعل فؤاد الحاسدين لمهند النصر غدا * وصير كلوم
 الحائدين لنصرة الرد وردا * وصلاة وسلاما على اشرف رسول
 الذى انزل عليه للعائدين لقد جئتم شيئا اذا * تكاد السموات يتفطرن
 منه وتنشق الارض وتخرف الجبال هدا * وعلى آله واصحابه الذين سيجهل
 لهم الرحمن ودا * ما بشر بشير المتقين والذر قوما اذا (اما بعد) فقد
 اطاعت على هذه الرسالة الثمينة * التى هى نفائس الصواب خزينة
 المعانة بشفاء العليل * وببل الغليل فى حكم الوصية بالخصائص والتهليل
 فوجدتها رفيعة الشأن * زاهية العرفان * اتوارها قرآنية * وامداداتها
 ربانية * مطوق البلاغة يشرب من حوضاتها * وبلاجل التحقيق تصدح
 فى ذرى افنانها * تكفلت بجمع اصح النصوص دون اضعافها * وتصدرت
 لحل مشكلات المسائل بليغ معطفا

رجال الفقه ان ثلث عليهم * مسائلها صحىحات المقام

اقروها وقالوا بانفساق * فان القول ما قال حرام

فلهدر براع زركش تلك الياض السندسية * ولله فكر امام حقق تلك المسائل
 الاصلية والفرعية * تحقيقا لا يصد عنه الا حسود سد حسد باب الانصاف
 اوجاهل حله الجمل على النزول الى حضيض الاعتساف

اذا ما قال خبر قول حق * وبعض معاصريه صد عنه

فاما ان يكون له حسودا * بعاديه على ما كان منه

واما ان يكون به جمولا * وصد الغر عنه لم يستنه

فكفى المسود ما فصحته عنه سورة الفلق * وكفى الجاهل عنوانه * ولو
انقضى زمانه * والمأمول من ولي التوفيق * ان يسلك بنا اقوم طريق
واصلى واسلم على ذروة الانام * رسول الملائكة العلام * سيدنا محمد واله
الكرام * الفقير اليه ذمى احد الطحطاوى غفر له
وقد كان كتب للمؤلف كتابا صورته

هـى هذه

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله العلى الاعلا * والصلاة
والسلام على سيد اهل العلا * محمد واله اهل الولا والاستجلا * ان
احسن ما ارتشفته افواه المسامع من كؤوس الشفاء * واعبق ما تعطرت
معاطس الاشمام بطيب نشره ونسيم رياه * وابدع ما نسجت السن
البغاء من حلال الالفاظ المطرزة بنفس الجواهر المنضود * وابع
ما سبكته افكار النباء ورصعته بغوالي الدرارى من حلى عرائس
المعانى مائسات القدود * سلام بضوع الاكون برىا شذا عرفه الاربع
الشميم * ويخمش وجنات الورد بثن صباء ويرخ العذبات منه صديق
النسيم * اخص به من حلى اجياد ابيكار العلوم بعمود تقريره * ووشح صدور
الطروس بقلائد تحريه وتحريره * ان قرر تفجر من بحر رقائقه الرواق
ينبوع التحقيق معنا * او حرر نادى الناهل من عوارق معارفه او كشف
الغطا ما ازدبت يقينا * من تقلد جلاد جدال الشريعة حسا فالانبيو
مضاربه * وايد من سرايا مصنفاته الفقهية بجيوش قدحها سنام المعاند
وغاربه * اعنى كعبة ذوى المجد والافضال للقاصدين * الاستاذ سيدى
محمد الامين * لازالت احاديث فضائله المرفوعة مروية على افواه الدهور
ولا يرحت قلائد مقالاته محلية للبات الزمان وتخور الحور (اما)
بعد فقد ورد الكتاب الكريم * الذى هو ابهى من الدر النظيم * ففكت
يدى مذجاء مسك ختامه * فشاهدت ما بالزهر بزرى وبالزهر فلعمرى
ما بالبحر الاعقد من جواهر مقالاته ينتظم * وما الزهر الاثر من ثوره
(بتبسم)

يذهب نحى بقرائه اللسان * وتشتت بسماعه الآذان * وقد اشرفت علينا
معه سمن تلك الرسالة الساطعة * التي هي لاصح نقول المذهب جامعة * فخرى
عليها براع التقريض بما هو الواقع وصرح بالتفريع على الآداب المكابر العائد
مذلاح تحرير المسائل قد كسى * حللا من التحقيق والتدقيق
من ذا يعارضه وقد دانت له * دول من السرفيق والتقيق
وبعد هذا كلام مسؤول عنه غير متعلق بذلك وتاريخ الكتاب سابع
ذى الحجة الحرام سنة ١٢٢٩

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لمن جعل التفقه في الدين من اعظم القربات * فكان لبصار ذوى
الاباب نورا ولا رواحهم اقوات * وصلاة وسلاما على القلم المترجم عن كل
سر مكنون وحكم مبين * القائل من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين
وعلى الله الاطمئنان * واصحابه الاخيار * وتابعيهم بالكشف عن
هذا الدين كل مله * الوارد فيهم اختلاف امتي رحمه * ما فاح نشر الاخلاص
ونار * وما عبد الله عبد ابتغاء لوجهه لا طمعا في درهم ولا دينار (اما بعد)
فاني لما سمرحت طرف طرف فكري القفار * في طرف ساحة هذا
الروض الباسم الزاهر * وجدت نور نور بشير بينان وروده الى النعمان
ملتقا باجد نبت واعطر ريحان * فقهقت انما هو الاجتاتان * ذواتا
افنان * فيهما عينان فضاختان * وجنا الجنتين دان
فقلت

بادر الى روض فضل * ان رمت في الناس محمد

واغنم لحكم جلاله * العابد ينى محمد

فاجلت النظر في محاسن غره النازلة في غرفه * واستنضات بدره الذي
بحسده كل كوكب على كمال شرفه * فاذا هو العقد الفريد في هذا
الشان * والدور المضيد في اخلاص العمل للملك الديان * وشفاة العليل
بابضاح البيان * وبيل العليل لمبتغى الثبان * عن مذهب ابى حنيفة

التمنان * ثم لما تأملت ما حوته هذه الرسالة * الغالبة عن الاطنا ب
 المؤدى للإله * شبهتها بقلائد العقيان * بل يعقود الجنان * لم لا وهى منقولة
 عن اولئك القادة الفحول * الذين اقوالهم من اصح النقول * وكيف
 لا والادلة بارزة النصال * فى ساحة المجال * فعلى المنصف ترك القيل
 والقال * لان اتباع الحق حسن المآل * على انها من آثار اقلام من
 اتسم بالفضل والعلم * واخذوا من لبانى المجد والحلم * فله دره من همام
 اشاع وردها * وحلى بعقود عباراته وردها * والله يراع حسن وجنة
 الطرس بتلك الاقوال * واظهر بهجة الانس بلالاه جواهرها القوال
 وبانها من رسالة دلت على مؤلفها دلالة النسيم على الازهار * والشمس
 على التهار * واعربت انه اغرب فى سعة اطلاعه * وان شبره فى الفضل
 اطول من ذراع حاسده وباعه * وانه خاص البحر فقا زيدرره الفائقه
 وقبح الكتز فظفر بالجوهرة الرائقة * وسلك فى الطريقة المحمدية اعظم
 المسالك * فلما بالك من الهداية بما هنالك * فجزاه الله احسن الجزاء على
 مسعاه * وانه من خبرى دنياه واخراه * وادام بهجته بين الانام * ومنحنا
 وابه حسن الختام

كتبه السيد محمد عمر الغزى

عفى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذى رفع مقام اهل الشرع مذ قصهم
 لاجراء احكام كتابه * وجعلهم نجوما يهتدى بنورهم الى مقام اليقين
 مذ افهمهم لذيد خطابه * واثبت لهم التمييز ورفع لهم المقدار * فانشرح
 بهم صدر الشريعة وصار على المنار * والضلاة والسلام على من ارسل
 رحمة للعالمين * وعلى اله واصحابه المهادين المهتدين * والتابعين لهم
 باحسان الى يوم الدين (اما بعد) فقد اطلعت على هذه الرسالة الفقهية
 العديدة الاشياء والنظائر فى مذهب الحنفية * فوجدتها موافقة للمعقول
 (والمنقول)

والنقول * قد احتوت على اقوال ائمة المذهب الفعول * فلهذا در مؤلفها
ما اغزر علمه * وما ازرى فهمه * حيث لم يسبقه اليها سابق * ولم يلحقه بها
لاحق * لقد انقذ بها من كان في بحر الجهالة * وفي عي الضلالة * واتى
فيها بجانبه به راقد الهمة * وانار بتوضيحها ارجاء الدقائق المدلهمه
فلا بدع اذ هو مرجع العالمين * وابن العابدن * بجزاء الله الجزاء الجليل
وايقاه البقاء الطويل * ووقفنا وياه * الى ما يحبه ويرضاه * بحياه خير
انبياء * صلى الله وسلم عليه وعلى من والاه

قال ذلك بلسانه * ورقه بينانه * احقر الوري

محسين المبني بأمانة الفتوى بدمشق

الشام * ذات الثغر البسام

وذلك في شهر رمضان المبارك سنة ١٢٣٠

الحمد لله

رسالة الحق بفتح ميم * جاءت فحقن الله فيها ندين
ولم يكن لفضلهما منكر * الا الذي قد باع ديننا دين
ونحن سلنا وحاشا بان * نكون عن سبل الهدى حائدين
وقد كتبنا شاهدين الهدى * يارب فاكتبنا مع الشاهدين
رسالة فتا على الحق مذ * جاء بها محمد عابدين

عجالة العبد الضعيف القاصر عمر الخلوئي

البكري اليافى الحنفى ذو والفكر

القار قريح القربحه

والخاطر حتى عنه

امين

الحمد لله تعالى

رسالة بالصدق وافت على * نهج جاهها الله من يشهد

الفاظها كالدر في سبكها * لكنهنسا ترى بدر ثمين

حوت صحیح القول عن مذهب * یروی عن انعمان حق یقین
 نزیل غیم الجمل عن قاری * وینجلی قلب صداه مکیں
 الفہما شہم ہمام سعی * محمد من لقناوی امین
 بحالۃ الفقیر الیہ محمد امین الابوبی الانصاری
 الحنفی الخالوقی القادری

الحمد لله الذي اظهر الحق علي يد من اختاره للهداية * وارشد الى
 الصديق من ساعدته العناية * فسبحانه من اله اعطى كل شيء خلقه ثم
 هدى * وجعل اهل العلم مصابيح بهم يهتدى * والصلاة والسلام
 علي من اوضح للناس سبيل امرعاشهم * وبين لهم مابه نجاحهم في
 معادهم * وعلى آله المتبعين اسنته * واصحابه الخائزين قصب السبق
 بصحبته * الداعين الى الاتباع * الناهين عن الابتداع * (وبعد) فقد
 اطاعت على هذه الرسالة * المحاوبة لانواع البسالة * فوجدتها فريدة
 في هذا الباب * مستجمعة آتحيقات اولى الالباب * الذين نصبوا انفسهم
 لنفع العباد * واسهروا اجفانهم حتى ظفروا بالسداد * ودونوا باستنباطهم
 هذا الدين * وحصنوه بالآيات والاحاديث الواردة عن سيد المرسلين
 فن تمسك باقوالهم فاز ونجا * ومن اعرض عنها لم يزل صدره ضيقا
 حرجا * فنعوذ بالله من ضيق الصدور * ومن لم يجعل الله له نورا فخاله
 من نور * وحين سرحت الطرف في رياض بلاغاتها * ورويت بالتركع
 من رحيق استعاراتها انشدت * ولا بدع فيما اوردت

فوالله ما ادري ازهر نخيلة * بطر سكرام دريلوح على نحر
 فان كان زهرا فهو صنع سحابة * وان كان درافهو من لجة البحر

فلا درمنشها * ومجلى فصاحتها وبديها * فلقد اتى بها بما يشقى الغليل * ولم
 يدع المعاند عليه من سبيل * على حداثة سنه * وعدم المساعدة على ما اوراه من
 جودة ذهنه * مستندا بذلك الى اقوال ثقات الأئمة * الذين هم هداة هذه
 (الامد)

الامه * وما قاله هو الحق الذي اتفق عليه اهل الكمال * وماذا بعد الحق
 الا الضلال * فسبحان من خصه بهذه المزية * واقدرة على جمع ما تشتت
 من المسائل الفقهية * فمن كان ذا بصيرة ولم يغلب عليه الهوى والطمع
 في حطام الدنيا وتأمل ما ذكر * وامن النظر فيما زبر * لم يخف عليه
 ان الاقتداء بالسلف واجب الاتباع * وان ما احدثه غيرهم بالاستحسان
 والراي متعين الامتناع * فليس لعافل ان يصير اليه * ولان يعول عليه
 بل يجب طرحه * وان جل قائله * او عظم في اعين الناس فاعله * اذ كل
 خير في الاتباع * وكل شر منشؤه الابتداع * ولا ريب ان من انكر ذلك
 ولم يرجع على ما هنالك * فقد سجد على نفسه بغاوة اليه * وخفاة عقله
 ومرض قلبه * فالله المستعان على من غلبت شهوته على ديانته وفتن فيما ينقدح
 في ذهنه ولم يرتدع عن غيه ووقاحته * (ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا
 وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب) وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى اله وصحبه وسلم
 قاله بفهمه ورقه بقلمه افقر الورى
 مصطفى السيوطى الحنبلى
 غفر الله له ولوالديه
 امين

الحمد لله الذى زين السماء بالكواكب * وجعل العلماء سرجا يستضاء بهم
 فى التوائب * والهم من عباده من شاء لا يفاظ الثامين * ونصب من اراد
 منهم لا نقاذ الهالكين * والصلاة والسلام على سيدنا محمد الناطق
 بالصواب * وعلى اله وصحبه ماناح طير وآب (اما بعد) فلما اتخفت بالنظر
 الى هذه الرسالة المسماة بشفاء العليل وبل القليل * فى حكم الوصية
 بالخشعات والتهابيل * على مذهب التعمان * نخجل لى من حسننها انها
 صقد جان * اوروضه بستان * فاولعت بها حتى اسمرت فيما
 الاجفان * فرأيتها ذات افنان * محدقة بشقائق التعمان * مسجحة بالورد

والسوسان * فله در مؤلفها على ما اجاد فيها وابدع * ولدرر القوائد
اودع * فقد التقطت مما نثر قله من الدرر * وسرحت الطرف في تلك
الغرر * وكبف لا ومستندها الطريقة المحمدية * ومعظم الكتب الفقهية
مؤيدة مع المعقول بالمنقول * ومع الفروع بالاصول * فجاءت على منوال
لم يسبق اليه * ونمط لم يلحق عليه * فاعذتها بزب الغلق * من كيد
الحاسد وبالعلق

وقلت

ايا ابن العابدن وقيت سرا * من الحساد في جنح الليالي
وطوقت الامانة فيك جبرا * فلا تخشى وطأ اوج العالي

ثم تأملت هذه الرسالة فرائدها صغيرة الجرم * لكنها غزيرة العلم * كؤلّفها
قائه مع حداثة السن * هو كبير في الفن * ويستدل بعرف طيبها * على
فضل مؤلفها وليبها * ومع ذلك وان خالف فيها صاحب الجوهرة
الحدادى * والحاوى للزاهدى * ليكنه مشى فيها على ما هو المشهور من
المذهب * والمعول عليه من المطلب * فان كتب المذهب بما نقله فيها طائفة
والعبارات في المسئلة واضحة * فجزى الله جاء بها الخير في دنياه واخراه
ووقفنا واياء * لما يحبه ويرضاه * بحياه سيدنا محمد خير انبياء واصفياء * ورزقنا
الاخلاص في العلم والعمل بحياه سيد الانام * وفهنتا واياء والسلمين حسن
الختام

رقه يذاته وقاله بلسانه عمر بن احمد

المتجهدا لقبنا الحنفى مذهبا

عنى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جعل نبال العلماء مرآة مصيبيه * وصير الحائدين
عن دينه غرضا فمى لهم مصيبيه * والصلاة والسلام على من
(بشر بعته)

بشرية رفع مقام العناء * وعلى اله واصحابه الصادعين بالسنتهم
واسنتهم جميع الثواب (اما بعد) فاني لما وقفت على هذا التأليف المنيف
الجامع لما تشقت ولم يجتمع في تأليف * واعلمت فيه الافكار * واجلت
في حدائقه الانظار * وشملت ارج اضافته * واشتغفت بارد شفافته
واسنمت بارقه * واستطرت وادقه * وعرفت مزهره ووارقه * فرأيت
ثمرات الصواب في اكمامه يانعه * وشموس الحق في آفاقه طالعه * فبينت
انشدت قول القائل * حيث لاغرو فيه لقائل

شعر

لك الله ما ادرى اسمر لحاظها * تنكسر فيه الغنج ام ذلك السحر
ولم ادر حتى بان لي در ثغرها * بان عقار الدن يسكنها الدر

غبره

وان شم نجدي شذى منه فأنحا * تذكر حيا بالعذيب وميزلا

فله در جامعه من محقق * وفي كل علم مدقق * فانه قد اجاد * وامعن
وافاد * وانقن فيما هو المقصود والمراد * فن تأمله منصف لم يكن له
راد * وعند ذلك تثلث بقول من قال * مع بعض تعبير في المقال

مبيناً سنة في الدين قد درست * وموهنا قول من في ذلك قد وهوا
يا فوز قوم نحوا هذا السبيل ولم * يصغوا لواءش دنت في فهمه المهم
والفضل يا قومنا للخير قد طلعت * شموسه فاستضاء السهل والعلم
لجمع القول وهو الحق مجتهدا * في النقل ووضع ما بصو له القهم
قد فاق حتى على اهل العلى فلذا * بعزله الفضل والتحقيق والكرم
محمد النفس اعني ابن اعبدها * يا حسنة علما يز هو به علم

وقد ظهر مما نقله الموصي اليه عن ائمة مذهبه انه هو الحق كيف وقد
فرض على هذا السقر الامام الطحطاوى * الذي هو لكل علم حاوى

وما نقله عن شيخ الاسلام وتلميذه ابن القيم من ان الاجارة على قراءة القرآن غير صحيحة هو مذهب الامام احمد بن حنبل وما نقل عن الامامين مالك والشافعي فكذلك على ما نقله النووي والعيني والعهد عليهما فبان الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا فليس على المصنف مطعن اطاعن ولا مقال لماثن * الا ان يكون مكابرا او حاسدا فتعوذ بالله من حسد بسد باب الانصاف * ويصد عن جيل الاوصاف

شعر

فقل لانس يحسدون لامة * متى حسدوا الاذى يضر مفضلا
هو الفضل طيب والحسود يشبعه * اشاعة نار عرف عود و مندلا
والله يحفظنا من الخطأ والخطل * ونحمينا من الزيف والزلال * وصلى الله على
سيدنا محمد واله وصحبه اجمعين * وألهم الله رب العالمين
عمقه خويدم الطلبة غنام بن
محمد التجدي الحنبلي
صفي عنه آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اوضح سبيل الرشاد لمن اتخذه سبيلا * وازم اهل
الاخلاص كلمة التقوى اذ كانوا احق بها واهلها وما بدلوا تبديلا
فسبحان من اسعقهم في طاب مرضاته والدعاء الى جثائه ولم يشكروا
ياياته ثمنا قليلا * وصاونه وسلامه على من اقام به على عباده الحجة
واوضح به الحجج * وقطع به المعذرة * ولم يجعل لاحد اراد الوصول
اليه على غير طريقه وصولا * وعلى آله واصحابه الذين بذلوا نفوسهم
في محبته ونصرتهم وصبروا على ذلك صبرا جريلا * وتابعهم بالكشف عن
سنته الغراء كل مله * الجالين عن ارجائها كل مدليمه * من قام بهم
الكتاب وبه قاموا فكلم احبوا لا بليس قتيلا * فله ما تحمله المحملون
لاجله * ابتغاء لمرضاته وفضله * فاعقبهم الصبر على ذلك سرورا
(طويلا)

طويلاً (أما بعد) فقد اطلعت على هذه الرسالة * الخالية عن الاطناب
والملالة * فوجدتها فريدة في بابها * مغنية لخطابها * مغنية لطلابها * صحيحة
النسب * عالية المقدار والحسب * لا تبتغي من الخطاب الا الاكفاء * ولا تزيغ
السمر الا لذوى الاصفاء * وحين سسرت طرف الطرف القاصم
واعلمت فكر الفكر الفاتر * في تأمل ثبت رياضها الزواهر * ورويت بالكراع
من غدورها الذاهر * تحققت انها من غيب السما * وانها من آثار من لم
يورث ديناراً ولا درهما * فشعمت نور تلك الرياض فزال ما بين من
العلة * وارتشفت من نواحي الغدير فبلت العلة

وقلت

لما رأينا العابدني لاح لنا * داعي الى الله باصدق اذوال
من ذا يجاريه في علاه وقد * ساعفته جيوش النصر والاقبال

قاله در عين اعلمت البراع في تخبير طروسها * والله فكر امام كشف
القناع عن وجه عروسها * حتى بدا حسنهما للناظرين عيانا * وطأ طأ اهل
الفضل رؤسهم له اذعانا * وخجل اصحاب الفن حياء من بروزها * وقاز
اهل الصديق بوصالها * وحوزها * كيف لا وقد بين صحة النسب * وغاص
لجفة البحر فظفر بما طلب * فاطفاً الله نار حسديه * واقام الحجة على
معانديه * وضابت آمالهم من الصعفة الراجحة * وباؤا باوزار الحرفة
الفاضحة * ونودى على المائل بقول القائل

فنفسك لم ولا تلم المطايا * ومث كذا فليس لك اعتذار

فلا زالت احاديث فضائله العالية مرفوعة * ولا برحت فرائد مقالاته
الجلبلة مسموعة * ففاظنك بما اوراه من التحقيق والعرفان * عن مذهب
اماميه النعمان * وما نقله عن امام دار الهجرة مالك * وعن ابن ع
المصطفى فظاهر المسالك * على ما نقله الحافظ الشهير * والحدث الكبير

بدر الدين محمود البغوي وعن الحافظ المتعفف * والراشد المتعفف * الفاضل
 التقي * محي الدين النووي * وما نقله عن شيخ الاسلام ابن تيمية التقي * وتليد
 ابي عبدالله الدمشقي * وهو مذهب امامنا الميجل * والخبر المفضل * ابي
 عبدالله احمد بن محمد بن حنبل * فنسأل الله ان يسلك بنا صراطه المستقيم
 صراط الذين انعم عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين
 والحمد لله رب العالمين * وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
 آله وصحبه اجمعين * كتبه من لاشي وعمله سي *
 محمد بن عمر الكاتب النجدي
 عفر له
 الله

تم طبعها في مطبعة معارف ولاية سورية الجليلية مشمولة بنسخهم
 الحفيظ ابي الخير عابدين عفا الله عنه في منتصف جمادى
 الاولى سنة احدى وثلاثمائة
 والف